

ع ۱۹۲



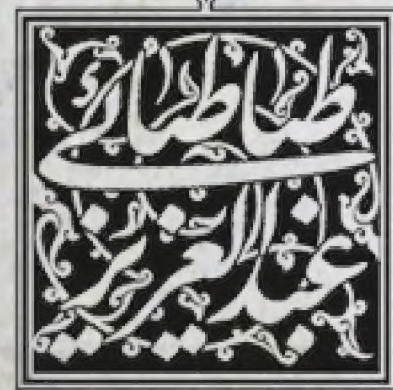
بنیاد محقق طباطبائی  
نسخه ع ۱۹۲



عبد الزهراء الطيب المحرم

ع ۱۹۲

۳۵۳



بنیاد محقق طباطبائی  
نسخه ع ۱۹۲



کتابخانه آستان قدس

ضمیمه دار

عربی

اسم کتاب النجاة فی القیامه فی امر الامم

مصنف ابن میثم بحرینی

مؤلف

خطی نسخ مختلف الطر

چاپی

سال چاپ یا تحریر ۱۵۲۲ عدد اوراق ۴۰

جزء کتب کلام شماره

شماره عمومی ۴۰۸ شماره قبض

واقف خریدار تاریخ وقف مهر ۱۳۲۹

طول ۱۴ عرض ۱۳ گنجی

باز بین شد

۱۳۵۳ ع

۲۰۶

داشته امور

فیضان

آستان قدس رضوی



من مكتب  
١٣٥٥  
علاء الدين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مفيض الجود وواهب وجود كل موجود في الدنيا ما بطول شئ على وعلى كل شئ قدرة وحكما  
 الاله الجبار الذي لا تدركه الابصار ولا تحيط به الافكار ولا يلحقه اختلاف الليل والنهار احده بلستان  
 احوال والمقال على ما علم به من الانعام والافاضة واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 شهادة اذ قد مضى اليوم اطال واشهد ان محمدا عبده ورسوله الذي ضم به الكاروم الله عليه  
 واليه الميراث وبعلت فان الله تعالى جعل الاسلام خيرا لاديان وافضل المناهج التي تشكها  
 الانسان ولم يكن يترك ذلك المنهج غيبا غير مفع في كل حين اعلام الهدى للناس ان  
 كان المخطى لمقاصده الحقيقية من احسنها كيف لا جرم لم يخله فان من الانبياء من امام معصوم  
 يوضح الدليل ونور عين وكان مقتضى الحكمة الالهية كون تلك الائمة الهاديين من ذرية افضل البشر  
 صيا الله عليه وعليهم اجمعين مراعاة لمناسبة الفضل للفضل والحق للفرع بالاصل امة في  
 الاشراج فانها تقيا الطينة النبوية واما الارواح فكلوا النوار من انوار الشعاع العلوية وهك  
 سيد المرسلين وسيدنا من مربي حكيم م انه تعالى لا تقضي الاقمار خباب مولانا الملك المعظم  
 العالم العادل البارح ذي النفس الايتية والاهل والاعلاق الزكية لم يكن  
 الايام وواظف الله الى والايام عز الدين والدين اي المصطفى عبد العزيز من جعفر النبي ابوتري الله  
 ببقاياه الطائفة وحرث به الملة فالفتنة من افضل الاولاد شيد الانبياء مع ما خصه الله تعالى به من  
 العلم وحباة من زيد القم فله للعلم والاعطوف ولطعانة احوالهم برزق يتواضع لهم مع علومه ببلته  
 ويبقى من عالمهم مع شرف منزلته فتملأ بانعامه واصلي على ارامه حتى استلاني الامل والبلد واصدقني  
 عن اطال والاولاد اشاد الى باطلا تحتصر الامامة التي فيها الادلة والنبات واقرة فيها الاسئلة والاجابات  
 واجابات نهمة ان اختار طرقة الشوق ما يستلزم من تشجب الاذهان ومفارقة الامل

والاوطان

و هو محقق

والاوطان ثم كرهت ان يثبت ذلك الى تقصير من في خروجه واذا ما وجب على من شرع تحت  
 يادته في امثال الامور وشالت الدماء ان يفتح الله في طرعه وان يجعل ما كنت حجة لي  
 على انه المنان ذو الفضل والاخصان وريشته على مقتضى بولس ابواب المقدم  
 فيها بحثان البحث الاول الامامه رايته على لشخص من الناس في امور الدين والدين اقالته  
 هو كجس القرب الامامة ومجموع القود الباقية صفة ملية اذ كل واحد مما لا يخص نوع الامامة  
 دون كل ما عليه وان خصه بالنسبة الى بعض الاشياء فان كون الرابطة عامة وان يتنوع الامامة  
 عن نوع القضاء وكل رايته صفة لكنه لا يميز عن نوع السلطنة الجهرية اذ هي عامة ايضا وقولنا  
 لشخص وان يميز عن رايته لشخصين او اكثر غير انه لا يميز عن السلطنة الجهرية ايضا وقولنا في امور  
 الدين والدين وان يميز عن سلطان الجهر غير انه لا يميز اذ ليس كل رايته في امور الدين والدين  
 وجب ان تكون عامة فاذن كل واحد من هذه القود وان كان عام من نوع الامامة الا انها اذا اصبحت  
 حصل من المجموع قدر مميز له كك النوع فيتم اطلاقا يشتمل اصطلاح قوم احاطة المكية وبالله  
 التوفيق في الحق الثاني في ضبط هذا الباب الناس في هذه الملة وتقر الصريح منها  
 الامامة اما لخصه ان يكون واحده مطلقا او ليست واجبة مطلقا اذ ان يكون واجبة في حال دون  
 حال والى كل واحد من هذه القولين قد ذهب قوم فالاول هو مذهب جمهور المسلمين والى الثاني هو مذهب الجذات  
 من الكوارح والى الثالث هو مذهب ابي بكر الاصم والفوطي واما الثانيون بوجود مطلقا فمنهم من اوجب ذلك  
 على الله تعالى وحصل طريق وجوب العقل فقط وهو مذهب الامامة من الاثنى عشرية وغيرهم ويشتمون  
 الاوجب على الله تعالى بان الامامة لطيفة الدين فتجب على الله تعالى بان لا يخل الخلق عنه ومنهم من  
 ادعى ان الخلق اما ان يمتنع فقط وهو مذهب اصحاب الحديث والاشوية وجمهور المعتزلة منهم ابو علي  
 وابو هاشم وابو عبد الله واما عقلا وشمعا وهو مذهب الجاهل والى القسم الثاني والى ابي من البصري  
 وابو الحسن من تابعه وهاولاد لما لم يقولوا به لطيفة الدين الجرم لم يوجبوه على الله تعالى

في الحاشية ان الامامة هي من صفات صفات الانبياء  
 وهو صاحب هذه الملة في الحق



العالمين بوجوب ما حال دون حاله الا انهم لا يحب نصب الامام في حال ظهوره بعدد والا فمما خلق  
 اذا واجه اليه وجب نصبه عند انتشار العلم وظهوره وقال هشام بن عمار عن ذلك ان عند ظهور  
 العلم الا في نصبه لانه ما كان شيئا للفتنة لئلا يردوا عن طاعتهم عن طاعته ويكون نصبه شيئا  
 لا يردوا الشريعة فلما عند ظهور الامام وانما في نصبه لبسط الشريعة واطهار شعاع  
 فهذا تفصيل الداهية هذه الملة وامر امر ما يتكلم به كل فرق والاشغال يتبعه  
 وابطاله مما يخرج عن العرض فياخذ بصدقه غير انه عند تحقيق الحق لله الحق الباطل فيقول  
 الامام واجبه عقلا وشعرا اما العقل فمن وجهين الاول نصب الامام اما ان يكون غير اخضا  
 او اخيرا فغلب لا شرا فغلب او الاخر فغلب او متساوان والا فاستقام المصلحة الاخير باطلا  
 لما يعلم بالفرد بعد تصحيح احوال الخلق وعاد اتم انهم كان يديم رئيسه فيسقط اليه قوى الشريعة  
 يردع طامعهم ويصرف غلوهم ويحكم على الواجبات ويكفرهم عن المحرمات كما نزل الى المصالح اقرب  
 وعن الفنا طبعه واذا لم يكن منهم مثل هذا الرئس كان عام بالفساد ونقطة العقل شاهده  
 ما ذكرنا فادان كان الا في ذلك لم يكن ان قالوا ان هذه الحماشي والنجس فضلا عن التفسير الا في  
 من ان يقال انها خير من غيرها في غلب وايضا كان فيه نفي المطلب اما الاول فلا زلات  
 الله تعالى في ذاته الحق بالحيات لا توقفها في افاضه الخيرات على امر غير ذاتها فكان ايجادها  
 مثل هذا الخير المحض واجبا وامر الثاني فهو ايضا كذلك فاما كونها مشتملة على شيء من  
 الشر فلا يضرنا وجوب وجودها منه لان زكوا الخير الكبير لاجل ان العليل شر كثيرية الجود  
 واحكمه فثبت باقرنا ان نصب الامام واجب من الله تعالى وهو المطلوب لا يقال لم  
 قلتم بان الاقسام المثلثة باطله قوله ان الخلق لا كان لهم رئيس يامرهم بالواجبات كما نزل  
 الى المصالح اقرب ومن الغشام دابعد فلما تدعى هذا في كل وقت مطلقا في كل وقت او في  
 بعض الاوقات دون البعض والاني مشتمل الاول ممنوع فلم قلتم انه كذلك ومتدبر ان لا يكون كذلك

لم يكن اخيرا فيها اغلبا لئلا يمتنع من ان نصب الامام يمتنع الا في حال ظهوره بعدد ولا يمتنع من ان يكون شيئا  
 او الاخر فغلب لا شرا فغلب او الاخر فغلب او متساوان والا فاستقام المصلحة الاخير باطلا  
 يشكك اكثر الناس من طاعته فيجاء به ويحاربهم فيكون ذلك الى القتل والفتن وذلك محض الضرر  
 واعتبر الوقايح الحاصلة في نصب الامام على علمه في محل وصفيين وحرب اهل المصالح فانما يعلم  
 بالفرد ان ذلك انما كان شيئا امام على علمه بحيث لم يكن لم يكن شيء من ذلك الثاني  
 ان الامام ان لم يكن معصوما بقدر نشوء ادفعه ان لم يعزل بقدر ضرر منتهى وكذا الى الخلق وانما يصح  
 في قوله الى الحاربه والفتنة وذلك عين الضرر وان كان معصوما جاز فنته وكذا وحدهم يتقوا العتيم  
 المذكور في سلمه ان الامام لا يشتمل على ضرر كذا في سلمه انما مشتملة على شيء من المصالح وحدهم لا يكون فيها  
 خير فضلا عن ان يكون خيرا محضا او اخيرا فيها غالب وبما ان ذلك انما انما انما لا فائدة ولكن  
 عبثا وهو صريح عندكم وايضا فكون تسليم القرض او القالبه ووجه امام معصوم دينه او افرديه  
 او دفع مائة دينه او افرديه واما كل التدبيرات فهو محال اما اولها فانه لا تقصون على الله تعالى  
 يحصل كل المنافع للعباد ولا دفع كل المضار عنهم واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون الامام من تلك  
 المنافع او دفع المضار واما ما يضاف لان ايضا تلك المنفعة او دفع تلك المنفعة مقدور عليه بدون  
 الامام مدعى ان توجو ذلك على ابتدائه واجوبه عن الاول اننا ندعي ذلك مطلقا  
 في كل وقت وندعي ان العقل باسبغهم منفقون على اقامة الرئس في كل وقت معتقون ان احكام  
 الدين في اسظام امر الدين والدين ضرورة وهو ضروري ولو كان بعضهم وقت ما سبب الغشام اكثر  
 او مشاوي لم كان اعتقاد الخلق كما ذكرناه دايما وعن الثاني لاننا انما نيقنه الاضرار او الاثر به بالخلق  
 او المشاوي لا يخرج قوله الوجه الاول من المصالح انهم ربما اشتكفوا عن طاعتهم فيكون ذلك شيئا للفتنة  
 والفتن كناية الوقايح المذكورة فلما هذا وان دفع بسبب وجود الامام الا انه امر غيري بل في الفتنة

ممكن



والاضايل الواقعة على قدر عدم فان العقل اذا رجع لا عقل علم ان عقله اخلق عن امر الدين وثوران  
 الفتن والتغلب وعدم تسليم بعضهم لبعض عند لا يكون الامام المذكور لها والمعاني على الاطلاق  
 موجود اكثر مما اذا كان موجودا بكثير قول في الوجه الثاني ان الامام ان كان معصوما جاز في نفسه  
 وكفره قل لا نسلم انه ان كان معصوما جاز ذلك منه وذلك انما يستبين ان العصمة ملكة تنك  
 المعاصي في متكررة في جوهر النفس فيستحيل زوالها الى اضدادها وبالله التوفيق وعن السالك  
 لم لا يجوز ان يكون وجوب الامام لقائده في قرب عباده من طاعة المراد له قوله تلك  
 المنفعة من الامام ان كان ممكنا الا انه ليس من جنس معصوم عندنا عقلا ويظهر على ذلك ان عزدي عليه  
 طاعة وهو يعلم انه لا يحضر الا ان يتولى دعائه بنفسه وهو قادر على ذلك ولا عشاء عليه فعله  
 فانه من لم يفعل عند نقصه في حق العقل واستقيم ذلك منه واستعان الله بالشارع الحق الله مع  
 حسب قياس الغايب على الشاهد فان الفطره شاهد بعليته اي تفرقه لفظا انكم مطلقا  
 بل للتشبيه على ملاحظه عدم حتم حق الله تعالى في الوجه الثاني ان الامام حرم من افراد التكبير النفي  
 هو واجب وهو الواجب لا بد من كون واجبا فالامام واجب اما البكر فظاهره ومتفق عليها واما  
 الصفوة فيبطل ان ادعى الى فعل اكثر الطاعات واحتساب المعاصي في اكثر اخلق في كل وقت يوقوف  
 على وجود الامام وغيره مكن احصاء من قدره وهذه ضرورة بعد تقييد اصول اخلق والا طلاع على اخلاقهم  
 فطبايعهم ولو ازم امر ختم واذا كان فعل الطاعة غير مكن من ادعى لا شئ الى التخرج من غير مرجح  
 بالاداعي غير مكن من اكثر اخلق الا بوجود الامام وجب ان يكون الامام حرا من اجزاء التكن فكانت ادلى  
 بالوجوب وهذا المعتبر ادلى من قول اصحابنا ان الامام لطف وكل لطف واجب ان يدير كبري قبايهم  
 في غاية الصعوبة والنقص وبالله التوفيق لا يقال ان فعل الطاعات واحتساب

المعصية

المعصية موقوف على وجود الامام ويبيانه ان اردت ان جميع اخلق في زمان وجود الامام يتبعون  
 من جميع المعاصي فيسعون جميع الطاعات فينبط ممنوع بل كان الفرض تشهد بطلانها اذا كان كذلك  
 فان بعض المعاصي واقعا وبعض الطاعات مفعولا في زمان وجوده وهذا ايضا ثابت بحال عدم فان بعض  
 المعاصي موجود وبعض الطاعات مفعول شمله لكن متى يكون المعاصي مفعول والطاعات واقعا اذا كان  
 الامام طاهرا باقدا حكم اذا لم يكن كذلك الاول وسئل والى من منوع سبانه ان اصرار اخلق عن القبل  
 بسبب الامام ان يكون اذا كان يجب متكررا من غير علم عن القباي واذ لم يكن قادرا على ذلك لم يحصل  
 الاضرار والحاصل ان الامام الذي تقرر ضرورة لا يفيد مطلوبكم وانما يفيد مطلوبكم ان يكون لا ناكسب  
 عن الاول انما ادعينا ان كل اخلق يتبعون بوجوده من كل المعاصي بل تتوالى ان يحرم بحرم بعد  
 نقص اصول اخلق ان دواعي اكثر هم الى الطاعات واحتساب المعاصي موقوف على وجود الامام اما  
 بحق تاركي اصل العبادة والمتر حصين من انفسهم فيها بالاجرة لم فعله والا طلاع فيها فظاهر  
 بيناه انما هو من كان سائلا للعبادة قائما بها فان الحركات فيها مفعول حسب التشكيك في انفسه قابله  
 للاشتراف الا ضعف فاعلم الفرض جاصل بان العبادة ممن كان قائما بها قبل وجود الامام كمن يوقف  
 ادوية واما لتوفر الدواعي عليها بوجوده فاذن القدر الزائد على العبادة بعد وجوده موقوف على توفراعي  
 عليها بوجوده فاذن القدر الزائد على العبادة بعد وجوده كان موقوفا على توفراعي الادوية وذلك لتوفر  
 كان موقوفا على وجود الامام والموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على الشئ وعن الثاني من جهين  
 احدهما ان الاضرار حاصل بالامام وان كان غايبا فان المكلفين اذا تفرغوا عن حقهم وجود الامام  
 وحده امامته واحتسابه لا اضرار من الاضرار طاعة عليهم ويمكن من النظر فيهم بالا خلد  
 بالجرام خسر لا اضرار لكن المكلف فيه فانما لا اجل ذلك فتتبع من الفهم الثاني ان  
 الاضرار وان لم يحصل الا عند طهوره وتكرره كره هذا القدر في وجوده من الله سبحانه وان عدم تكبيره انما



كان لا يبرح الى المكلفين وهو اخافتم للامام وعلم اقدم به مع قدرتهم على كونه في راحة علية  
 فهم انما اتوا من قبل انفسهم لا سالوا عما اوجب الاول ان اذا توقع حدوث الامام في كل وقت وعلم انه  
 من حيث كان ما عاين القبح كان اخوف منه في كل وقت وان كان لا يعلم انه حاصل في ذلك الوقت ام لا  
 كما خوفه حاصل من وجوده وامكان حصوله واذا كان كذلك خوفاً ان لا يكون موجوداً الا ان الله تعالى  
 سبحانه عليم بما خلقه عند خلق المصلحة في احواله وعلى الثاني ان انه ضعيف ايضاً لان العبد الذي  
 في طوره من خوف الحلقه غير حاصل في اول سببه الذي يكون له في غاية الاول والاخر والحق فيكون  
 معنى ان يظهر لهم عند ذلك حاجتهم اليه لا تنفاده من الاشكال عليهم من العلوم لاننا  
 عن الاول بان اخوف من الامام انما هو شرط وجود الامام لان اخوف من محرم العقل بعد في الروايات  
 في ما احسب علة لا يفرق في حصول اخوف من الامام موجود توقع حصوله عليه في كل لحظة ومن محرم  
 بعده ومحرم وجوده حتى ينوب فيها نعود بالله من عدم النصف وعن الثاني اننا لا نشك ان الامام  
 الذي يتوارى تحت الآن لا يظهر ولا يلبس بل يظهرهم ويأطون عنه الاحكام وقد طهرت اليهم احكامه  
 واجوبه مسائلهم في الروايات غير ذلك من الادعية والكتابات كما هو مشهور من الاثر عريه سلمه الله لا يطرأ  
 احد من اوليائه وان كانوا في غايه الصلاح والحق له والحاجة اليه لكن السبب فيه احد من اوليائه ان الاشياء  
 وان كان في غايه الصلاح الا ان طبيعته تجوله على طلب الكمال واعظم حاله ان يفيض في الدنيا وتخييل  
 كونه اشرف الكالات هو كماله فان الاشياء بما هي في قسده بكل شي لا حتى ان كثير من الزهاد ربما جعلوا  
 الوشيل اليه اطهار بغضه ثم انه اذا كان مطلقاً بالانسان من عظم اقل امير من امره اوجبهم فكيف من  
 الامام الحق الموقر بالكرامات الذي يعرف الخلق بالحق في حقيقته وجوده وصحة امامته وان الحق معه  
 بدوا منهم دون اذ احسن انشأنا من خلق الله ما كان في غير مطر حاطب طريق اليه ادلة الاشارة  
 وظاهر اليه فانه في حال هذه الايام من ان نفتح مثل ذلك وليس له الى خلقه اولاد من حيث نشر ذلك في الامم

فان لكل تصور نفساً وكل حدث حادثاً في شئ شايع واد الشد ذلك كان شياً للنفاد الثاني  
 ان ذلك الوحي لا يوقظ بالكرامات التي تظهر منه لانه بصدقه لمجرد قوله ثم لا يتبع ان تطل الشبهة على المكلف  
 في ذلك ولا يقف على وجه دلالة الكرامة على عدم الامام فيعتقد حاجته فيستعين بغيره فيصور حتماً  
 وحينئذ الوصول ذلك الامر الى الاعلى واعلم ان الخضم اعتراضات اخرى بعضها عن ايرادها  
 كراهية التطويل والله المستعان باب الاول في الشبهة المعينة في الامامة  
 وفيه اثبات البطلان في كون الامام معصوماً قالت الامامية والاشاعرية ان المعصية  
 في الامام وان اختلفوا في علم وجوبها فان الاشاعرية بنو وجوبها على انه لما كان الامام معصوماً للمكلفين  
 ما يحتاجون اليه من العلوم وجب ان لا يخطئ في ذلك الامام انا وجبت في حق كونه لطفاً لولم يكن معصوماً  
 لم يكن له لطف اذ الامام غيره وقال القائلون من الامامية انما لا يشترط وقبل اثبات هذا المطلوب لا بد من بيان معنى  
 العصمة فنقول العصمة ملكة تشايه تمتنع عنها المكلف من فعل المعصية اذا عرفت هذا فنقول لنا في  
وجوب كون الامام معصوماً وجوب الاول لو لم يكن الامام معصوماً لزم التمثل في وجود الامامة  
 والثاني باطل فالمقدم مثله ان الشريعة ان علم حاشية الخلق الى الامام انما هو جواز الخطا عليهم بدليل انما من  
 تصوره جواز الخطا عليهم استلزم ذلك التصور حاجتهم الى الامام من غير توقف على تصور امراضه وذلك يوجب  
 كون جواز الخطا عليه حاجتهم الى الامام فلو ثبت جواز الخطا عليه لكانت حاجته الى امام اخر حاصل لتقيام  
 عمله في جهة غير التمثل وامامان بطلان الثاني في ظاهره لنا في لا نشك ان لو لم يكن معصوماً  
 لا يفر الى امام اخر بل يكون خوفه من قيام الام عليه وعزله لو ارتكب خطا تقوم في حق مقام الامام في حق  
 غيره وحسب لا حاجة الى امام اخر سلمناه لكن ذلك معارض بما روي احد هاتين على الحاجة الى وجود  
 الامام في تعيينها على الحاجة الى الامراء والقضاة والالتفاق لا يجب عصمتهم فلا يجب عصمة الامام الثاني  
 معلوم الامام مركب من مدين احد هاتين حكيم الامام على الفهم والثاني عدم نفوذ حكم غيره على فلو كانت



العصمة كان وجوبها للقياد الاول والاني بالاشتمال المثلثة باطل لان الامير الذي  
 في الصفة البعيد عن الامام كمن لا يصلح علم الامام يكون كل واحد من تلك الاشتمال متحققا مع انه  
 لا يحصى بالانفاق الثالث اننا نشيخ ان امام الائمة الثالثة كانت صحيحة مع انهم ما كانوا  
 معصومين وحصل من عدم وجوب اشتراط عصمة الامام لاننا نجيب عن الاول من جهتين  
 اقدمها ان الامام غير معصوم فكان الخطا عليهم جائزا مستقيما ان يرتكب الامام الجائر عازا صديرا ان  
 يتابعوه على ذلك وعندنا بعت لا يكون لهم حية انكار عليه معصية حجة الى امام اخر ويجوز  
 الحذر المذكور الثاني ان كل من تصح احوال العالم وعوايدهم انفسهم الى الحكم بان الرعية في غالب الاوقات  
 لا يتكفون من غير الملوك الظالمين عازا صديرا ان يتعلل عليهم ولا يكون لهم من فخر وعن الثاني ان  
 الفرق من الامراء القضاة ومن الامام ظاهر فاننا لم نوجب عصمة من عدل معصية انهم عند ان يرتكبوا ما  
 لا يجوز كان الامام هو الاصل على اديمه والارادة لهم عازا صديرا من ذلك وهذا الحكم غير موجود في حق من جهتهم  
 كواذا فاقتم على الخطا على ما بيناه اوله وعزاله من وجوه امددا لاننا لم نوجب الامام مربية  
 القيد من التدبير ومانه ان القيد الاول وجودي والثاني عدمي ولا يرتكب فيها حقيقة محصية بل ما هي  
 الامام ما ذكرناه اوله وهذا القيد لا يمان بها الثاني لاننا لم نوجب الامام الاقسام المذكورة على اننا قلنا  
 بيننا بين وجوب العصمة وذلك لتلزم عدم الجور فيا ذكره من الاشتمال المثلثة ثلثا الحكم كلف  
 لا يجوز ان يكون وجوبها لاجل نفوذ حكمه على كل من عداه من المسلمين والامير المفروض في الشئ لا ينفذ الحكم على  
 كل المسلمين فلم يكن علم وجوب العصمة متحققة في حق فلم يجب عصمته وعزاله الرابع اننا نشيخ ان الله  
 ان امام التدبير لم يمتدح حقاً وبالله التوفيق ان البرهان الثاني ان الامام يجب متابعتة بمجرد  
 قوله وكل من كان كذلك كان واجبا للعصمة والامام واجبا للعصمة ما ازك متابعتة فلو جهن امددا  
 اوله بالانفاق لانه لا نحتاج في وجوب متابعتة على العوام في القول والحكم ومتابعون من نصبه بها وان  
 العالم والعوام يجب عليها متابعتة في شياسته وعدله وتوليته له ونبيه ونفيله الى العورات

وامام احمد بن محمد بن النويرات وامامان ذلك محمد بن قولر فلانه لو كان الامام ما كان معصوما متابعه لانا لا نوصف  
 لمنا بعه اليهود مثلاله اعتقاد بنو موسى علم ذلك طاهر وامامنا ثلثا فلانه لو كان الامام ما كان معصوما متابعه لانا لا نوصف  
 اذ في بعضها والاول محال لان الامام احق لا يجوز خلافها والثاني ايضا باطل لانا عازا صديرا اننا نوصف  
 حكم جازان يكون ذلك الحكم في نفسه حقة وصحة يكون قد ضاقت الحق وانه غير جائز وسعدت تسليم  
 فالنقص وحاصل ان مقتضى دليلنا الا وهو ان يتبعه بعض الامام وامام الكبري فلانه لو لم يكن  
 معصوما جازان حكم الحق في تلك الحالة ونحن لانفرض بقدر ذلك من وجوب اتباعه وجب علينا  
 حذرنا ان كتابنا من عند الله لا يقال لاننا لم نوجب الامام يجب متابعتة بقوله  
 لو كان طاهر جازا ما كان كل الامام اذ في بعضها فلان الامام لا يجوز ان يكون في بعضها قوله محمد بن قولر ذلك  
 نفسه حقا فتكون قد ضاقت الحق قلنا لاننا لم نوجب الامام جازا ان الحق في حمة وذلك من وجوب الامام لا يجوز ان يكون كل  
 محتجدين مصيبا استلزام الله يجب متابعتة في قوله فلم قلتم ان كان كذلك وصديرا من خلف العلم  
 ويكونوا مصيبن وان كان هو ايضا مصيبا استلزام الله يجب متابعتة في قوله فلم قلتم ان كان كذلك  
 وجب ان يكون معصوما قوله لو جاز على الخطا مستقيما ان ياتي به يكون مأمورين باتباعه فيه فتكون  
 مأمورين بقتل الخطا وانه غير جائز قلت هذا معارض بامور امددا الله يجب على الرعية  
 متابعتة على اقل في الامور محمد بن قولر مع انه لا يجب عصمتها وليس لها بيل ان يقول ان الامام من وراء القضاة  
 والامير فيكون امددا على ايدىها ومقتضى ما في بعضنا لاننا قلنا هذا مقتضى امر من الامام بحيث  
 يكسب تدركوا بهم من شغل الدولة واباحه الفرج الحرام فما القول امير سعد بن الامام بالقرن في شئ فانه يجب  
 للرعية ان يطيعوا القول مع ان الامام غير معصوم في حق شئ هذا لا يجوز عندنا فلو ذهب ان الامام ان  
 يدرك ذلك في الثاني محال ولكن كيف ما كان فانه يجب للرعية ان يطيعوا الامام في تلك المحال ايضا فاي  
 نفوذ لمقتضى طاعة الموطوعة مما لا يندرك الامام بعد ذلك وثانيه ان مقتضى الشيعية متابعتة



قوله مع انه ليس بمعصوم ونالها ما يجب على الحاكم احكام بشهادة من طاهر العدل مع انه لا يجب عليه شاهد  
 وابعده انه يلزم العبد طاعة سيده فيما لا يعلم حرمًا وكذا لا يلزم الابن طاعة والده مع انه لا يجب عليه الشيد  
 والوالد وخامسها ان الاموم يتبع الامام في الصلوة وان حوزة ان تكون فعل الامام بحضوره بان قصد  
 تركه ونحوه عبادته من غير قصد لا عن وجوب عصيته ويجوز — عن الاول انه ثبت في اصول الفقهاء ان الحق  
 في جهة واحدة فلو كان يكون تلك الجهة حيث الامام فلو حوزة باطلا فجاز ان يقع ذلك خلافاً لحق وحصول  
 المحال فيكون له كبر حظه في امر منصوص عليه لا يزول بعد عود الانزام وعن المعارضات اما عن الاولى  
 فهو انما لا نسلم ان متابع الامير والقاضي في حق قولهما بل لعام قولهما مقام قول الامام ولا مع لنا بان يتبع  
 اقوالهما ولقد افانهم وخذلوا امرها شيئاً من الشريعة وجب على الخلق مراجع الامام في كل  
 انما نصرة امير في قرب الدار من الامام اما في البعيد حيث لا يمكن تلافيه ما يفعله الحق في الامير  
 المفروض اما ان يمكن الامام تدارك كل الاحكام منه او لا يمكن تدارك شيء منها او يمكن تدارك بعضها دون  
 البعض وعلى التقديرات الشك في اشتراط عصمة الامام انما هو للتقدير الممكن من تدارك الاحكام ونحوها  
 كان امساع التدارك بعد التام او لعدم الاطلاع فان كل ذلك لا يندرج في اشتراط وصول العصمة  
 لانه لا يلزم من اشتراط العصمة اطلاع المعصوم على كل الكاينات ولا اقتداره على ما يحرم عن طاقته  
 البشيرة في حرجه ايجب عن الثانية وعن الثالثة فان من فعلت اشد ليس بخروج قوله بل ان قوله  
 افاد طناً او باجوب العمل به حتى لو لم يفد قوله الطزم يجب في قوله وعن الرابع ان متابعه  
 الامام في الصلوة ليست ايضاً في قوله بل لتمام مقام الامام الحق حتى لو اضل امرامته وجب  
 مراجعته الامام الاكبر وعن الخامسة ان حكم الاب والسيده في حق الولد والعبد في حق المولى في جهة  
 وقد تم ايجاب عنه وهو وجوب المعارضة الاولى والله التوفيق ان البصائر السالك  
 انه لو جاز احكام الامام في غير حق المناشد التي تحصل في نفسه على المصالح كغيره وتولييه

مخبره بالايجاب كغيره في حال الان العارضة اما احاد الامم او مجموعها والقسمان اطلاق فيجمع وجوب  
 عزله انما قلنا انه لا يجب ان يكون العارضة احاد الامم لوصف بلشه اهلها لوصف من ادرهم عزله كما  
 مع عزله احادهم لم تميز حال عزله كل واحد منهم فخير لا يكون هو اولي بالامام من ادرهم الباقي ان كل  
 شاهد اهل الامم والملك والاعاين وتصريح كثير من شيوخ العالم علم بالفرض يجب معتض العارضة ان كل  
 واحد من احاد الامم على عبه لا يمكن من عزله ملك بل في فضل عه ملك الامم بحملتها السالك انه يلزم  
 ان يكون كل واحد من العبيد لطفاً بحق الامام الذي هو لطفه حق كل واحد منهم فيلزم الدور وانما قلنا  
 انه لا يجوز ان يكون العارضة مجموع الامم لوصفه اذ عبه الامام هو مجموع اهل الارض لكن اجتماع  
 اهل الارض على الشيء الواحد محال في العرف والعادة ولو سلمنا انه صورة كذا لا نسلم في كل صورة فان  
 اجتماعهم على انزاله ملك الارض الذي قد صيغت له القاب ونجت فيه طوائف من الاصقاف واصططت به  
 الاعلان اصعب واعز من اجتماعهم على دفعه منكم لا يخاف في دفعه الثاني انه وان امكن ذلك في  
 حق الامام على سبيل التيسير في بعض المعاش لكن لا يمكن ذلك في منع الامام عن جميع المعاصي واحتناعهم على  
 ودفعه عند كل مصيبة فقال السالك انما قلنا ان كل واحد من العبيد يخالف غيره لا يوافق على المخالف  
 على الامام على ذلك فلو خلا في شئ القتل واذا كان ذلك اصلاً لكل واحد من احاد الامم لم يحق للمجموع على  
 الاتفاق والله التوفيق ان احتجاجهم بانه لو وجب نصب الامام المعصوم على الله لفعله ولو فعله  
 لكان طاهر لا ناعلم بالفرض ان هذا المقصود لا حصل الا اذا كان طلاقاً متكاملاً من التعجب والترهيب فاما  
 اذا كان مستحقاً عن الخلق لم يحصل منه البتة شئ من المنافع واجوب — ان اللطف لا يصل  
 لا بتطايده وادعاء بلشه حشره على الله فعلم وهو احاد الامم المعصوم بجميع شرائط الامام  
 والسالك يجب على الامام نفسه وهو تحمل العبء الالهية والقيام باعماله والسالك يجب على سائر  
 المكلفين وهو تكبيرة والايقار دكت او اهل قلام ثم ان الملهي لم يلبس لا تحصل الا بتتمام اضرافه



والجاء الغات من المظهر ههنا انا هو المتعلق بالمكنين فانهم لما خوقوا الامام اجبرهم كان مشتركا منهم  
ولم يلزم من ذلك عدم وجوده فان الحزب المتعلق بالله تعالى والحق به نفسه موجودا في نفسه لا  
يشمل انه ليس بظاهر وقد علم انه بغيره والاسباب والاسفار به قائم لا يقال الله تعالى ان يفسر  
كيش معصوم بيزلون الحق فحسب بغيره لا يمكن لم خلق الله تعالى نفسه من القدر والعلم ما يطعم بها على  
بواطن الحق وتكون عباد دفع شره في نفسه لا يمكن عن ذلك بانه معارض بحول الشرع  
من الشكيب واستتار منهم فانه امر متفق عا وقوعه مع انه لم يفسر في حاله وفيه كيش معصوم  
ولم يطلع في تلك الحال عا فانه بواطنهم وعلمنا بحصوله من شره فيهم افضله في هذا الباب ان يفرقوا بين  
الاستتار وبين بقر البدة فيكون وطولها ههنا كبر هذا الصنيع وقيل يجوز ان يكون قد علم نفسه التمكن  
التام غير مكره في هذه المسألة ولقد اخرجنا بطريق عليه وبالله التوفيق الى الكتاب الثاني  
فيما ان الامام يجب ان يكون افضل من عيسته فياهو امام فيه ويراه في وجهه الاول ان الامام يجب ان  
يكون معصوما وكل من كان كذلك يجب ان يكون افضل من غير المعصوم اما المقصود الاول في مقدمه بيانها  
واما الثانية فيعلم بانفرد في الثاني لو لم يجب كون الامام افضل من عيسته لكان اما ان يكون  
متساويا او انقص والتا في نفسه باطل فالمتقدم مثلا انما علم انه لا يتشبه ان يكون متساويا لانه لو كان في عيسته  
الامام من هو متساوية فياهو امام فيه لم كان متعينا في الاجابة اليه فلم يجب ان يوضع وقد تعين في  
الاجابة اليه من شاير الامم فوجب ان يكون موصوفاً اوصاف ان لا يكون فيهم متساوية فياهو امام فيه  
بيان الملازمة انه اذا ثبت انه هناك متساويا لكان قائما مقامه فياهو امام فيه فلم يعين الاجابة اليه فلم يجب  
وجوده سان بطلان الباقي ما ثبت ان الاجابة اليه معينة فانه واجب ان يكون موصوفاً او اما انه لا يتشبه  
ان يكون انقص فظاهر بطريق الاول في السابق انا سنبين ان شاء الله تعالى ان الامام يجب ان  
يكون موصوفاً عليه من قبل الشرع لا من قبله واذا كان كذلك لزم ان يكون افضل ان الشرع لا يخص

بتأداه احكام الله وادله الا ان كان لفظه اذ اقوم بتأديتها واعلم قولهم اذ ذلك هو افضل  
الاعلم والعلم بصدق هذه الصفة بطريق فوجب ان يكون الامام افضل السرايع لوماز يصدق غير افضل  
كان لا يقدم على الاوي او لا تنقص الا بالاول باطل لان تقدم المشايخ ان كان الاخير كان ذلك ترجيحاً  
لتمكن من غير مرجح وهو محال وان كان الاخير فهو اما ان يرجع الى ذات الامام فيكون في نفسه ارجح من  
غيره وقد فرضناه متساوياً بهذا لطف اذ الى عرصة مع ان يشبهه اليه في من يستأديه في الحكم بالمقدم  
عاشوا فاختصا فيه بالكم دون الاخر فتدعى خصصا افراد الكلام منه كالقلام في الاول فيلزم اما  
التمثيل او التماثل من غير مرجح والباقي ايضا محال لانك علمت ان هذا الامام انما يراه علمه بجميع الحق  
في امور الدين والديان وذلك لبعض ان يكون جميع المكنين داخل في طرية الدين والديان الى من  
يعتقد هذه اليا في رتبة فرضه صمد لان يكون الامام افضل من اهل الحق فياهو امام فيه واعلم صانده قد  
دخل في هذه المسئلة بحسب مقتضى البراهين المذكورة وصوت ان يكون الامام اعلم بالحق والشريعة واحكامهم  
واكرامهم واقامهم وبالحكم من اهل الكليات للمعنى المفهوم من الامامة وبالله التوفيق الى الكتاب الثالث  
في ان الامام يجب ان يكون عالماً بكل الدين مرادنا بذلك انه عالم بالاحكام الكلية من الدين بالفعل واما  
الاحكام الجزئية المتعلقة بالوقايح الجزئية فله ملكة تلك الاجزاء القوانين الكلية من موادها في مشايخ  
وارادوه في ذلك انه يكون متفكراً في استنباط كل حكم وكل صورة صورة متى مشاوا واطلق بعض اصحابنا  
القول بان يجب ان يكون عالماً بكل الدين ولم يفتوا بان كان مرادهم ما ذكرناه من العصيل فهو حق  
وان كان المراد انه كان يكون عالماً بجميع قواعد الشريعة وضوابطها فتوا بان يتفهم بحسبها  
الاحكام المتعلقة بالحوادث الجزئية التي يمكن وقوعها على سبيل العصيل فليس الا في ذلك وفيه ان  
يستأديه ان الجزئيات التي يمكن وقوعها كالمسائل الجزئية الواقعة في كل باب من ابواب الفقه والشرع  
وقوعها غير متناهية ولا لا نهاية في تحصيل تعلق علم الانسان به على سبيل التفصيل دفعه والمقتضى



نظرتان وما كان محالاً استحال ان يكون شرطاً في الامامة وبالله التوفيق **الرد الرابع**  
 في السبب الذي يتعين به الامام اجبت الامام على ان لا يستلزم لا بصراً مائلاً نحو اهليته الامامة  
 واجبت ايضا على ان المدعى لتعين الامام ليس الا اصداء الامم المشهورة الاول اما ان ينص عليه  
 السبب او الامام الثاني ان يختاره الامم ويختار عليه السبب هو دعوا اهل الامام الى نفسه بشرط ان  
 يكون صائباً للطلاليس امره بالعرف عاملاً به ناهياً عن المنكر محتجباً له وهذا الاجماع  
 عرضي ليس مقصوداً بالفضل الاول من جميع الامم بل معناه ان احداً من الامم لم يذكر شيئاً رابعاً  
 لتعين الامام اعلم ان الاتفاق من كل الامم اصل عاقل في السبب الاول وهو النص من النبي  
 او الامم شيئاً الى بعض الامم واصلوا في الطرفين الباقيين وابتعت الامامية على ابطال  
 ان يكون احد هاشمياً وذهب الاسوية وجمهور المولود واكمل مرجع والمكي من الزيدية الى ان  
 الاختيار شيئاً لشيء من الامم وذهب الباقيون من الزيدية الى ان الدعوة طريق الى ذلك ودانقسم  
 على ذلك اربع على اقسام في دين غير من الامم لثبوت المصلحة في الاستدلال انواع ثلثة احدها  
 ان يبين فضل الاختيار والدعوة عقلاً فتعين ان السبب هو النص فقط الثاني ان يبين ان السبب  
 لم ينفوض امر الامم الى الاختيار والدعوة عقلاً فتعين ان السبب وان حار ذلك عدلاً الثالث  
 ان يبين ان النص وجد من الرسول صلى الله عليه وسلم يكون الاصدار مطلقاً اما النوع الاول فمن دعوى الاول  
 يدعي ان الامام يجب ان يكون معصوماً وذلك حاله فيكون موصى به بالاختيار والدعوة عقلاً فتعين  
 ان السبب هو النص فقط الثاني ان يدعي ان الامام يجب ان يكون افضل من غيره في كل ما هو امام  
 وذلك حاله لا يكتفي بفضله بالاختيار والدعوة السالك القول الاصدار يودي الى خلط الزمان غير  
 الامام وذلك غير ابيد ان الاول ان الاصدار ليس لكل احد بل لاهل اهل البيت والعقد من الامم  
 الذين هم اقل الامم عدداً وهاولاً بالاتفاق غير معصومين يستلزم ان يكونوا امامين مثلاً

فمن



بنية محقق طباطبائي

فيعين كل فرد اماماً باختيارهم ويتعادلان في زمان ما ان جعل باختيارهما وهو باطل بالاتفاق  
 واما ان يجعل باختيارها وهو يحكم شخصاً لا نصيب فيه على الاخر واما ان يوافق الاصلين فيكون ذلك  
 افضل للزمان من الامم واما سبب الثاني في الاتفاق ومثل هذا الدليل سطل القول بالدعوة لا  
 قال على الاول انه لا يصلح في ان ينص الله على قوم باختيارهم ثم ينفوض اختيار العقد  
 وعلى الثاني ان لا يستلزم ان الامام يجب ان يكون افضل وان سلمناه كذا فصل حقيقة اذ في  
 الطائف الاول من نوع الثاني في سلم وكونه افضل لخلق في الظاهر لا يتوقف على السبب بل يكفي  
 فيه الاحتيار كما في قوله الامراء والفضلاء وانما قلنا انه كفي افضلية الطاهر لما انا قلنا كفي  
 بالظنون في الشهر وعداد الامم الصلوة واما السيد عبده والردح زوجته معهما ان يكون هذا  
 كذا كسلمانة كذا معهما ان ينص الله على قوم كثيرين يكون كل واحد منهم افضل اهل فائدة في الباطن  
 ثم انه ينفوض الاصدار في امامتهم اليك لاننا كذا عن الاول اننا بدنا ان العصبية تستلزم  
 الافضلية والافضلية تستلزم العصبية وصديلاً لاجابه الى قولهم الاصدار الى الامم ويظهر عدم  
 اعتبارها بعد اختيارهم غير الاصل وقد سبق بان ذلك وعن الثاني انكنت انه يجب  
 ان يكون افضل قوله في الحقيقة اذ في الظاهر ذلك بل في الحقيقة سلمنا ان افضلية في الظاهر  
 معتبرة كذا سلم انه كفي باختياره بل لا بد من السبب في اختياره على الامراء او ائمة الصلوة  
 مدعى التوفيق من امام الاصل والمذكورين قوله مع نص الله تعالى على افضلية قوم ان ينفوض  
 اليك اختيارهم قلنا لا يستلزم فانما بدت ان الافضلية تستلزم العصبية فكون الاختيار هدر  
 وبالله التوفيق **السبب الثاني في الاستدلال** سانه من دعوى الاول ان  
 الضرورة قاضية بعد اخوض في امر الدين ان السبب يستلزم ان يقوم عليها الدين والتمسونه  
 ثم انه قد علم من طالع الرسول صلى الله عليه وسلم انه كان بين شراعتهم كما يشيرون الوالد اراداه الصغار ومصدق











وان الشايعين يقولون كبريا ولو كانا كذلك الامور ان يحاكيها احد من جنسها قلنا على كبريا  
 وحكما فكيف يمكن اقتداءها على هذه الكبر والوقار من غير صفة ولا فائدة الى نقل الكلام  
 الخامس اثبت النور لا يصح علم من النور في الشعور لان حوله فيه رضى منه بالنور على  
 ان واحد منهم كان لا عال انه دخل فيه للبقية لانا نقول البقية انما كانت الى ايقاظه الى الامام  
 لا يقا عليه منها الله اسر ولما قال علم على علمه ان اردت بايعوك جبار طاعت  
 اخذ من الامور وقد كتبت لك من هواله عالم كتبه في الشايع طاعة على علم على  
 معوية مع العلم ان الله لا يركن من صفة علمه لما كانت امامته بالسر حتى يجمع كبريا  
 وقد كتبت الى معوية لعنه الله اما بعد فان معوية بالمدونة ليرتكب واثباته قائم بل يعي النبي  
 بايعوا بالكر وعرو عن علم ما بايعوه علمه الشايع ولما قال انكم تكلموا بكلمة من الله  
 عليه فان يعلم الله في قول محمدا عليه السلام كما جعلكم على ابي بكر الناسخ ولما قال لو  
 يرضى عليه ما تيسر من توبته امية حكم بغير النور الله لما دخلت فيها العاصم ولما قال حين دخل  
 الى السعة انكم ترون في القسوة غيرة فاني اشبعكم واطوعكم اني انتم خيرى احب الى عزة ولما انكر ان اهل  
 البيت عند السر فان من العلوم شر اجعل علم علمه وركن كان كذلك استحال ان ينكر اعظم فضيلة  
 ومعلوم ان من علمه في الله كما مع كالفهم ودينه وجميع اتباعه المذكور ذلك الثاني عشر  
 روي ان النبي صلى الله عليه وآله قال لا يراد من فضيلة الاولي فيها قصده وهذا النور اجلي نوره وكان اعظم  
 فضيلة له وما كان كذلك استحال من ماله الا ان في فضيلة في انفسه وادبائه وكن يشهد النور  
 اشعار النبي صلى الله عليه وآله في ذلك فانه يكون موضع خلقا ثبت فموج هذه الاولة ان النور على امامه  
 على علمه ووجدان وجهه  
 عن الاول وان كان في ان قوله وان هذه الاخبار  
 لمقتضيات التواتر لا يمكن انكارها اقتصر ما في الباب ان قال لو كان كذلك لتواتر الى الخالف والموافق  
 ولا يصحبه الشيعة دون غيرهم لانا نقول انه كما شرط مع العقل في نفس الامر اشتراط ايضا

انما المانوع عن الادب ان القائل له فقد ذكر السيد المرتضى رحمه الله تعالى في التواتر لا يمكن انكاره قال  
 من شرط حصول العلم بالشئ كبح الوان الاستدلال في السماع اعتقاد في موجب الخبر الشهيرة  
 ومعلوم ان هذا شرط صحيح فانا نجد من انفسنا انما من اعتقاد في شئ اعتقاد اجازة استحال ان  
 ان يعتقد صحة هذه اذا كان كذلك فلو ان تلك النصوص لما جزم انهم من موجبها كبح ما  
 الا من الشهادة الاحرم ما يمكن احرم بوجود هذا النور مضاد للمقتضى انما من لم يشك في اعتقاد في ذلك المص  
 اجزم حصل له العلم بوجوب ذلك النور ضرورة اذا كان حصول العلم من النقل هو الدليل على صحة ذلك  
 التواتر وعن السالك وهو الاول من المعاضد انما هو ان العباد من لم نقل على علم  
 ذلك كبحه بالنور والاشقاق وانا مقصود هان سئله عن استقامة هذا الامر فيهم بعدة وتسلم  
 الامر لم وهل العلوم لله الواقع بعد النور صلى الله عليه وآله فكيف يمكن عدم ايجوله بهم دينه فسطح ذلك قلبه  
 ويشك اد الاستقام فكيف يمكن بل يكون مع اشتقاقهم له كاشا لغير هو يدعي ان المراد ذلك تمام  
 الخبر وهو جوب النور صلى الله عليه وآله على سلك معيش الشيعة ائمة الملة من المقتضى من هذه  
 السمة فاجابته في الردية ولولا ان النور من العباد من كان على الوجه الذي ذكرناه لم يكن جوب النور صلى  
 بالثمة المذكورة فله معقل وعن السالك من وجهين احدهما انه دعاه العباد من امر المؤمنين علم  
 الى بسطة اليد للشيعة انما كان بعد ذلك امامته بتجدد العمل في نوره والحب لمن خالفه وضادة ولم يحج  
 علم اليه انما كانت امامته ودر علم ذلك قول العباد من قول الناس هذا امر رسول الله صلى الله عليه وآله بايع انهم فلا  
 حلف عليك اسان خلع الاتفاق بوقوع البيعة ولم يكن متعلقة الا بوجه سعة الحب التي يذهب عنها  
 الاعداء وحدث من مخالفة ولو كانت سعة الاحبار من جهة الشعور والاجتهاد لما منع ذلك من  
 الاصناف بل كانت البيعة نفسها طارفا الى مشتت الدان وتعلق كل من اجل اجتهاده واعتباره ودرام  
 ونبه على ذلك تمام الخبر هو انما علم العباد من قولهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله في ان لا امر شيئا



بعض حتى ياتين الناس طوعا و امر في جميع القرآن والعتق حتى يخرج الله محمد خاتم النبوة  
 انادعوا العباد الى الله للنصرة والحب وانه لا يعلق ثبوت الامامة بها الثاني ان نقل ان القوم لما  
 انكرت النص فاطمروا الامام يديت بطرق الاحتيار واداد العباد من رض الله عنهم ان يكيدهم من حيث  
 دهم اليه وسطل امرهم بغرض جعلوه طريقا لهم الى محمد النص فبنا الاستطيد انما بعد فان سلوا بحق  
 الى اهل البيت لم ينكر السعد وان ادعوا الثور والاحتيار وانكروا حقك كان لك من السعد والعقد والاختيار  
 ظلم يكن لهم فلم يكن لهم الاستبداد بالامور وذلك نكره علم ان جعل الباطل طريقا الى الحق مع طهارة النص  
 بهم عليه ذلك الوقت فان لم قلنا ان لم يكن السعد طريقا صحيحا فلم اعتدوا بعد وتل  
 عمن راضوا به على معوية لعنه الله ذلك انه لما كان يطعن منهم انهم دعوا الى النص في طاروقا في  
 الرضا صلواته ورتب محمد به لاجل لم جعل السعد طريقا الى الحق خصوصا مع ما انقضوا لذلك من  
 اشارة الرضا صلواته الى عدم اشتباه هذا الامر به بعد فلا طاروقا العمل وتقام انكار النص وصار  
 كان لم يوجب ثم اراى اقبالا الحق باشرهم عليه لم يكن الا القدام باحق ونصره الذي كان علم والله  
 لولا حفضه الحاضر وقيام الحكم بوجود الناصر وما فضل الله على العلماء ان لا يقرروا على كلف ظالم ولا يصح  
 نظروا لا يثبت جليا على غايبا واما ان العباد طاروقا بطاعة الناس في هذا الامر فذلك على انهم  
 اطروا لمن نص عليه الرضا صلواته وارتضاه الامام وكيف يكون لهم بانه لا يختلف بانه لا يختلف ابلان مع شاهدة  
 انهم باشرهم ثم كنون نص ورضوا الله صلواته لولا ان النص غير صحيح فتقول انه لا يلزم من وثوق العباد  
 بطاعتهم كونهم مطيعين لنص الرضا صلواته لو كان النص موجودا او ليعلا العقل الفرق بين طاعة رجل هو عم  
 ورضوا الله صلواته مع ما يتعلق به من فواض رضوا الله واهل بيته ثم سابع مثل على قيام النص وطراوة  
 زاهرة ومن محمد نص ذلك الشكر او من من حق شخص قد اتفق السامعون لذلك النص على عدم  
 باخضه الله تعالى من الفضائل استثنى ان نقا لونه ذلك النص وعيا بعضهم بالله به من قتل الامم والعباء  
 مقصودا وهم الطالبيين لئلا يدخلوا يامنه فان لا عجب من طبع انسان علوت بحب رايته علمه في امور

نور

الدين والذين ان يكتم شهادة ولو اثبتا بخط يديك وقبول بعد الشكر صلواته فضلا عن نص ذكره او من كان  
 من لا عقل مثل هذا الفرق كان لا يكون استنباطا من الناس من المعاصي ان غابته استبعاد  
 المتدبرين امثالها ولا المذكر ان كتموا النص وتواطوا على حمله وقد علم ان ذلك غير عيب منهم ونسب  
 وضوءا مقول ان الناس كانوا بعد رضوا الله صلواته على طقات تلك السدادات وتبيل ومقلده  
 اما السدادات فانهم اجتمعوا على ان النص لانهم كانوا على تشييع حاد او بعض من احسن الاحتاد فلما كانوا  
 يشاهدونه من تفصيل الشر لانه في المواضع كلها واما بعضهم اياه فلا نده وترا كما برهم القوم ولا شك ان مقتضى  
 الطباع البشيع يعرف من قتل الكلب اقرارهم واحبايهم وخبره قتل الاحتاد في شدة اب مطالبة  
 مما اشتطاعوا واما الاتباع والمقلده فتابعون للسدادات في ذلك فليت شعور من حصل  
 الانكار عليهم فيما فعلوه من عرض بعضهم السعد على بعض ردها الى ان يكون السرايع انها يعلن ان  
 كلاهما غير صالح قوله لو كان كذلك لم يامضوا من غير علمها وكنت يكن منها هذه المكابرة ان لو كان النص موجودا  
 قلت انجب لب عاقر من انها كانا من الاكابر والباقرن ابتلي وحسنه بعضهم وعزاه الى من الله عليه  
 لما راى اعتقاد محمد بن حسن بن شيرازي الشوم وانها كانا على الحق لم يكن من فكر باء عياض لم دامتها لم  
 في ذلك من انشادها لظلم واهو منها بعد القول بانها لم يكونا متحققين للامامه واما الله علم لما  
 دوائر الشوم في كل حين اظهرا ما درناه من الله ما خرد عليه دفع الظلم والقيام بالدين مما تكن فلما  
 علم عدم النفاذ الى النص علمه بعد تفصيل الحق صلواته الى حق مثل هذا الامر الثاني انه لم يكن مقصودا  
 الاقله وذلك قال فان اضر رجلان رجلا ورجلان رجلا فافلوا الثلثة الذين ليس فيهم عبد الرحمن عرف  
 لعلم ان عبد الرحمن لا قبل الاعمان لانه صده وكان على علم من الثلثة المامه بعلمهم وادان كان كذلك كان  
 دخوله في الثمن ليس الاقضية من القوم فانه كان يعلم انه لو امسح لم يترك وعن الشاكرش انه انما قال علم ذلك  
 عا جده الغضب من الامم لمقتد اين ان مثل هذا الامر قد تكرر الى هذا الحين ما نازعت فيه فان شئت



ان الله لا يبدل عهده ولا يفوت له الامر  
 فيظهر من ذلك انه لا يتغير  
 احق هذا الامر وتعليقه ذلك باصحاء الدين لم يتصور له فلا بد من ذلك على عدم النص اذا كان طامحاً في مفسده  
 الحق بالنص اذا كان من احد الخلفاء له بدليل خروجه عليه بعد ذلك وعز الشك في امره انا اخرج عليه معونه  
 بالبيع عليه في النصرته وتزكوا له والتمسوا لان امامته لم تثبت بالنص لان معونه من محمد بالنص ايضا  
 على امامته علم فلم يكن لا اشتد لا علمه الا بعد النكاح له فيكون في قلبه رغبة عساة في الحق  
 لها وقد سبق مثل ذلك في الامور والاول عن الثامن انا لا نعلم هذه الجبروت لئلا يكون معنى الجبر  
 انكم كنتم تعلمون ان الله فان علم الله حكمه فيكم علمه على غيركم اي ان يعلم فيكم اسطلام امر محكم على  
 فيكم بعدكم كما جعلكم على غيركم على اسطلام امركم الدين به وتكون النفس في يد ذلك لان لفظ الخبير  
 لفظ مفرد فتشوا انك قد غرق في هذه الطبيعة فانه لا يعلم كل خير من غير ان يعلم على بعض الخيرات وليس تخصيصكم  
 اولى من تخصيصكم وعن التاسع ان العلم احكامه له على الضرورة هذا الامر هو المحفوظ عطاء الله  
 بتفصيله كما كان عليه لولا ظهور الحق في قيام الناصر الى اخره وقد عدم فكان كل واحد من هذه الحق وقيام الناصر  
 والاحد من الله تعالى على العلماء العبد المذموم في ذلك فلهذا الامر وذلك خوفه من تولد امره هذا  
 الامر في طائفة من قوله في قوله معلوم انه صدق ان قالوا لا وجود لشرط ما وجد المشركين هذا لئلا يكون وجوده  
 النقص في ان قالوا لا وجود له ايضا ولا يكون قبيحاً وعن العاشرة انه انما قال ذلك ليعرف في  
 بانهم انما يكون في صحة الاحتجاج عليه وانتم ذلك الاجتماع منهم في حيل من ان تقول هذا الكلام ان  
 لو جئنا احد هاتين سعي ان يجوعا عاقدكم السابغ فيقول غيري فانا اعلم ان قلوكم لا تجتمع معي ولا تفصل  
 في فاطمة وغيره وانا اطيعكم واشوق كما شئت من سبق هذا لئلا يكون وجود النص حقيقة فانه يعلم انهم  
 كما قد معوا كثير النص في طراوة من وفاة النص فيهم بعد مضي المدة الطويلة اشتد اقداما على غيبه  
 فكيف يحسن منه ذلك في ذلك الوقت الثاني كتمل انه انما قال ذلك ليختبر صدق نيته في الاقبال

علم

عليه اذا كان الانسان هو هذا العالم فيكون من انهم في ذلك الاجاب عليه وطلبه متبانه انهم  
 بهم ما طلبوه والا فلا فائدة وعن احكام في عشر لا نعلم ان احد من اهل البيت عليهم السلام ان ذلك النص  
 والنص به باس في علم ان علمه ثابت الا امامه بالنص اجل وعز ان في عشر ان لنسب الحبيب  
 رحمة الله في ذلك شعرا لكن عدم الوجود ان الله على عدم الوجود وبان ذلك انه وجد في شعور رضى الله عنه  
 في النص في التواوفا احسن الله ما اقبل من ذلك الحامد ربنا عفا حتى انتهى الى قوله علم وصق  
 المعنى الذي لم يصر قد دعاه اقبل وكان كحبيب بننا الحجة فهاهنا واحتباه عشرين الا ترى الى قوله  
 ان النص لم دعا على علمه في حياته بل في الموتى وانت بعد ما طمك بضوابط اجوبتكم ان  
 تطلع منها على انشا كل علم في الدنيا في هذا الباب وبالله التوفيق والعهدة السورة السابعة  
 الاشتداد في النصوص وفيه ثلثا الاول في قوله تعالى انما وليكم الله وشركه والذين آمنوا من الصلابة فيوتون  
 النكوة وهم راكعون والاشتداد في هذه الامور ثلثا احدها ان لفظ الولي يختص في اللغة  
 اولى الثاني ان الاقوال المتعين الارادة هي منها السابعة ان المراد بقوله صم يقيمون الصلاة  
 ويؤتوا الزكوة وهم راكعون على علم وحقه ويلزم من هذه المقدمات ان يكون على علم اولى بتدبير  
 الامور والتصرف في امورهم وذلك معنى كونه اماما اما المقصد الاول في بيانها بالعدل والوف  
 اما الثاني فان المبرح قال في كتاب العباد عن صفات الله ان الولي هو الذي لا يخطئ في الحق  
 قال اكتب ونعم ولي الامر بعد رايته في شجع القوم فيهم المودب اراد المقيم بتدبير الامور واما  
 الوفاء فان افاض الله بوصف بانه وليها لانه يملك العقد عليها ونفا السلطان في كل ما يولي له وقا فلان  
 ولي الامم اذا كان الحق بالحق في با لاخذ والعفو واما المقصد الثاني في بيانها ان الولي تشارك  
 بحسب الاشتراك اللفظي على معنى احد ما ذكرناه والثاني التامر لكن حلهما على الناصر مستغنية  
 فتعين حلهما على ما ذكرناه واما ثلثا ان بعد حلهما على الناصر لوجوب احدهما ان الوالي في النص  
 علمه في حق المؤمنين والولاية المذكورة في الآية غير عامة في حق كل المؤمنين من غير ان الثاني ان لا

علم







ديوتون الزكوة وعمد الكون ان ذلك من شأنهم وعادتهم فانه لا قال شل هذا القول فيمن اتى بفعله من  
 واطله ومعلوم انهم لم يكن ايتا الزكوة ومن صلتهم انهم الكون الثالث اذا الزكوة في الصلاة  
 محل بكال الحصى واحصى وذلك اما ان يكون مبطلاً للصلاة او لكانا وذلك لا يليق بامر المؤمنين  
 السرايع ان الاله لو افادت الله ع على ايتا الزكوة حال الزكوة وكان ذلك شنة من ذبا اليها ومعلوم  
 ان ليس كذلك في صفتنا فعلمنا ان هذه الواو ليست للحال بقوله ما جرى ذكر الصلاة فذكر الزكوة  
 بعده يكون بعده تكرار اكلت احتمل ان عرضه من ذكره على الخصوص بشرطه فلا يلزم من كون  
 السجود اشرف ان لا يحصر هو بانكر احتمال ان يكون في تخصيصه هذا الشرف مصلحة لا يطلع عليها  
 ومع هذا الاحتمال لا يثبت القطع قوله من قال في ريداد هو ارب فممنه اما قلنا لا نشك  
 انه اذا قيل فلان محارب عن ديني دارين فانه لا يفهم منه انه محارب عنه حال كونه بانيا ههنا وههنا  
 ان المراد منه الاستعداد فذلك المؤمنين ياتش هم ما كانوا اكرهين حال الزكوة الاله قلنا اذا حمل  
 الاله الزكوة على ما من شأنه ان يكون اكره صار عاماً في كل المومنين قوله في الوجه الثاني ان يكون  
 المومنين بعضهم اولياء بعض فعن النص اوطا عرض من قوله تع والمؤمنون بعضهم اولياء بعض فلا  
 يكون حمل الاله فايده قلنا بل يثبت فرايد اصدان ان الحكم العام يقع تخصيص في بعض منه كان واما  
 انصهر على بعض المعين فلا يصح ذلك وبالله الشرف بالذكر وثالثها ان القصد بالايه اثبات  
 ولاية المؤمنين ببعض المؤمنين وفيها عن اليهود والنصارى على ما ذكر عليه في هذه الاله وهذا المعصود غير حاصل  
 في قوله والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض لا قال العلم يكون اليهود والنصارى ليسوا اولياء المؤمنين  
 فصرح في خلاصه فيه الى هذه الاله لا نأمل لا نسخ ان يكون الاله حلت على شيب نقضي  
 الشك في وجوب نصرة اليهود والنصارى واذا لم يمتنع ذلك لم يكن القصد على انه لا فايده في ذكر الاله لبيان  
 ذلك كيف قد روي انه كان من اليهود بني قبيح حلف في اجد اهله فلما اشركهم

النص

الذي صلح اقام محمد الله من على نصرتهم ونودي عباده من الصافات ودخل عبد الله ان اي على من الله صلح  
 وشاله ما وارج عليهم فاطلقهم النبي صلح ما من الله هذه الاله فنعمهم عما اعتقد من انه اذا ابدى حلف في  
 اجد اهله مع اليهود والنصارى وجب التزام ذلك اجد اهله في حال الاله على ما ذكرنا فانه حلف  
 حلفه ثم ان شلنا انه لا بد ان ما ان انه علم قد نص على اقامه على من قبله نص طيا لان هذه الاله مدني  
 وعندم انه قد نص عليه بكنه نصا ليه ابل هذا الحكم بكم التزم لان النص اخص بعد النص اخص اولى ان يكون  
 فيه فايده من نص خاص في بعد نص عام ومعلوم ان قوله تع والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض  
 محتمل من التاويل ما لا يحتمل لخاص لان ذلك يمكن ان يكون قابلاً لبعض الاشخاص انه غير حاصل في دخل  
 ذلك العام اذ يقول من اين بكم انه نصفه الملقب العام حيث اذا قال الله تع هذا الشخص ولي المؤمنين لم  
 يكن هذا القول في شل حال الاله على ما ذكرنا ان فايده من حملها على المعين الذي ذكرنا ان شلنا ان ما ذكرنا  
 نقضي بعد حمل الاله في الاله على النص فيهما ما يمنع حملها على العام من وجوه ثلثة الاولى ان قوله الدين  
 نقضي الصلوة وديوتون الزكوة وهم راعون شل على شيو مجموع ونسط اجمع فيذكر اكثر من واحد فحملها  
 على الواحد في هذا الظاهر الثاني ان الاله يصح ثبوتها في حال فلو كان المراد من الاله الاله صلح لم  
 كون على علم اما ما صار صرح الصلوة وانه باطل اما لو حملناه على النص والحق كان ذلك حاصل في  
 اما فرض حملها على اليك ان ما قبل هذه الاله وما بعده انما في حملها على الاله وما بعد ذلك وجوه  
 اربعة انه تع ما بارها الدين انما لا يحل الصلوة والنصارى بعضهم اولياء بعض ثم بارنا وكنكم الله  
 وشيئاً الاله والظاهر من ذلك انما ثبت الولاية التي فيها نحن اليهود والنصارى لان الانشيان اذا قال  
 لا اؤام القساق انا وكن اهل الصلوة عقل انه انما الولاية المنفية عن اليهود والنصارى ليس على الاله  
 بل النصرة اليه قوله تع في صفة اليهود والنصارى والنصارى بعضهم اولياء بعض فمعلوم ان الاله  
 الولاية الدائمة لبعضهم مع بعض ليست ولاية اشتقاق الصلوة لان المتحقق بها هو النصرة وامام المؤمنين  
 بعده فاذن يجب حمل تلك الاله على النص لان بعضهم كان يجر بعضاً ويدفع عنه فافض الله تع عن وجود

هـ







لكن عطف على الذي يتوهم ان يكون قدس الله الذي يجوز الصلاة والدين بوقوع الزكوة وهم راكعون  
 وصلح كنز عطف عليه عطفه وانما غرضنا ان يصير السعد والدين هم راكعون فحصل كون احتياجا  
 الى الاجابة والعدالة ان طلاق الاصل سلم ان كان ان يكون في ذلك فائدة لكن ذكر هذه الجملة عقب  
 الكلام بوجوب الدين الى ان الواو للحال والشيء الى الدين دليل الحقيقة قوله لا نسلم فانه اذا قيل  
 فلان محال يعني ومن طريق لم يفهم منه حاله فلفظ الفرق من جبرين احدها انه لم يجر العادة ان  
 بالمحايي حال البناء السابق ان اجمع من البناء والمحايي غير قلن كذا فافهم منه فان اجمع من البناء  
 الركون حال الركون عباره بعلقه وهو امر ممكن في نفسه قوله تحيل الركون على ما من شأنه ان يكون  
 راكعا وحصله صير على كل الموضع فلما ذكرنا ذلك لا يكون صعب بل محال وانما طلاق الاصل  
 قوله حمل الابهام على النقص في ثلث فوائد احدها ان العام يصح تخصيصه في ذمته كان  
 اما التخصيص على البعض فقط غير ما ينقل بل هو خارج عنه لما ذهب ان الواو للحال واقنع بالاتفاق  
 ان يكون هذه الصفات حال الركون بآية لكل الموضع وصاحبها على البعض خصوصا والابهام في بيان  
 المدح والسعظيم فاستعمال اللفظ المحمدي في المدح للتعظيم مشهور في اللغة كقوله توالا نلتك نوحا انا الرباه  
 ناليله القدر قوله في الفايده الثانية التثنية باله كقولنا سبق الحق بعينه قوله في الفايده اليائنة  
 المقصود من هذه الابهام اثبات نفع المؤمنين للمؤمنين وفيها عز اليهود والنصارى قلنا هذا المعنى ياتي  
 من صريح الآية التي قبل هذه وعرفنا ما بالادب انما لا يحسد اليهود والنصارى اوليا الابهام في انفسنا  
 موالاه بعضهم بعضا من المؤمنين على انهم يحسدونهم اوليا ففهمنا من مجموع هذه الابهام انهم ليسوا انصارا  
 للمؤمنين وكل واحد من المؤمنين يعلم بانفسه خيرا ان شاء الله صلى الله عليه وسلم وشاء المؤمنين بفروقه وتعلم ذلك  
 من قوله والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اوليا لبعض ويعلمون ان من كان مع شريك الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين  
 ولا بد ان يكون مع دليل العقل والحس اقوى اللطع وكان حمل الابهام في هذه الابهام على معنى غير النقص في  
 ذكر

واكثر فائدة شلت لكن النقص لا يشك في انهم من الابهام فلو كانت هذه الابهام على ما لم يكن ادبي  
 من حملها على النقص لما ان الابهام مشترك للنقص اشتراكا عاما ودلك تكثير لغوي كمال  
 الله عز وجل وصق بالعرف كنه الكفر قوله سلمنا انه ليس هناك فائدة رابدة لان النقص على ما  
 نقضنا على الفايده قلنا لما نحن متاينين مع حمل الواو على النقص وحملها على الركون  
 الامام اما ان هذه الفايده رابدة على النص اجل اولين فائدة خدش اخر ان لا ان يحملها على التاكيد  
 للنص اجل ليوافق كلام الله تعالى في قوله صلى الله عليه وسلم اما انتم فاعلموا ان النقص من غير ضرورة مع دلالة الابهام  
 المذكورة على النقص فكان ذلك الامام اليه فافهم منه حملنا على فارق الاطراف قوله ففهمنا ما يفسح  
 حمل هذه الابهام على الابهام الاول قوله والدين انما هو حملها على النقص فانه لا يمكن الحائز على الركون  
 بعدم ارادة المحقق وقد ثبت انها غير مرادة ففهمنا ما يفسح حمل هذه الابهام على الركون من قوله  
 ثانيا الابهام يصح بوجوب الواو لا محال فسلم ان يكون اما في حال قلنا مقتضى الآية ذلك الا ان ثمة  
 اصلا واصح او امر الخلف مع ادراك الخلف بحسب العرف والعادة صرفت عن حملها على ثبوت الامامة  
 الفعلية في حال وكانت ثمة في حال فعلية بعد عدم التخلّف وهذا هو قولنا ثالثا ما قبل الابهام وما  
 بعد فانه حملها على الامامة لوجه الاول هو حملها على التثنية فانه اذا حملنا على  
 الامامة اشتدت النقص وما يدعيه امر ان الملائكة لوجودهم في الملائكة وهو محمول عن راية  
 الركون وبالله التوفيق والعصمة في البرهان ان الثاني المتشكك قوله يوم غد يوم غد وقد  
 جمع الناس بعد صومهم عرجه الركون وكان ثمة صافيا حتى ان الرجل يضع رداءه تحت قدمه لشدة  
 الحر وجمع الرجال وصعد عليها فخطب اليهم انت اوليكم منكم بانتم كمالوا اللهم لم يزل من سب موله  
 نفعنا موله اللهم والى والاه وعادى من عاداه وانقرض نوره واندثر ضلوه والاشتداد لربنا كان شوطه  
 بصحة وصحة اولاهم بل ان رجلا اشتد لربنا اما لا او ففهمنا ان هذا الخبر متواتر لكن



محمدا لعلم عقب خبر التواتر لما كان من باب الويل انيات مع انه لا يعلم لم تكن الاشتراكات  
 خصوصاً اعلامهم واولا انما علمهم من وجوب احد هاتين الامه اجعت على نقل واجماعهم  
 على مذهب احصم حجة اما انما اجعت على صحة فلان الشيعة بانهم يتقوله ليجتنبوا به ما فيهم  
 واحصم نقله ليست به فصلته فوجد ان كون محمداً على صحة السلفي ان علمنا عليه ذكره في  
 الثور عندنا وادركنا ببلد ولم يتدبر احد منهم انكاره ثم ذكر مع توفيق دواعي احصم على  
 انكاره مما تقدم حصره عليه ما يشهد بصحة ما ذهبه واما المعام الثاني وهو  
 وهو دلالة على الامام فبين على امر لثباته من لفظ المولى محتمل الاول في الثاني انما متعينه  
 فمراد ههنا بالسالك ان يلزم من ذلك القول بامامه على علمه اما الاول فيدرك عليه الكتاب  
 والشبه والشود والنقل اما الكتاب فتقوله تع هو ما ذكرنا في موكبكم فاللفظ من معناه  
 اولى بكونه تع وتلك جعلنا من اللفظ في معناه على من كان اولى بالميراث  
 واحق به واما الشبه فتقوله علمه اما اوله فكيف انتفاعه من مولاه في بعض الروايات  
 ولا يصح حمل المولى ههنا على اطلاق لا واما الاول في به واما الشوق فتقوله ليد  
 معدت كل انفس من تحب ان مولاه في الخانه طاهر واما ما وقال الاصطلاح فامت مولاها  
 على الناس كلهم واهي في شراذم ثياب وجيل وقال كانوا موالى حق يطلون ثم فادركوه  
 وما تلقوا ولا يعمل لم يشاروا فيه اذ هم كانوا من المؤمنين فلو لم يفرقوا بين المولى في هذه الامرات  
 ليس المقصود الاول في اما القائل بالانفراد كتاب معاني القرآن المولى والمولى في كلامه هو واحد  
 وقال المير هو تاديل الاول وقال ابن الامار في مشكل القرآن المولى هو الاول بالشئ واما ذلك  
 كثره ليست هذه الوجوه ان لفظ المولى محتمل الاول واما ان السلفي وهو ان المراد الاول  
 المولى فانه هذا المحدث الاول من موهب الاول ان ذكر في كلامه وهو قوله الشئ اولى فيكم بانفسكم

وذكر المولى عبد السلفي ذلك دليل يوضح ان المقصود بالمولى هو الاول في السابق من حيث احدها  
 انه السابق الى الفهم والشئ الى الفهم دليل الحصة السلفي في انه لم يرد الا الاول في والام سبق للثبوت  
 فانه وكان ذلك الفاذاً الاسان امثالاً ولو كان الانسان كما عجز له علمه عبد الشئ تعوضون  
 عبد نزيه الشهدكم ان عبدى هرفانا نفهم انه اراد عدم زيدا اذن غيره فكل ههنا ما قدم ذكر  
 الاول في ما اردتم ذكر المولى المحتمل الاول في وجوب ان يكون المولى هو الاول والثاني ان لفظ المولى  
 تفيد المعنى والمحقق والحق والعم والجار والميلف والناصر في الاول في بالتصرف فليطه المولى ههنا اما  
 ان يكون معنى المعنى هو ما قبل انه ليس صفات النقص ولا وصفات على علم وكذلك المعنى فاما  
 ان العلم فتستلزم كذب الكلام لان السلفي من كانت مولاها من عمه كان على علمه ومعلوم انه علمه كان ان علم  
 بحققه وعقل ولم يكن على كذب بل كان اقاها واما الجار فهو ايضا طاهر واما الحليف فلم  
 يكن النقص حليفاً واما التامر في غير احد ايضا لان كل احد يعلم من ضرورة الدين وجوب تولي المولى  
 بعضهم لبعض فتقوله في المومنين والمومنات بعضهم اوليا لبعض فخرج الناس من شرع هذا  
 المعنى الواضح الطاهر عن لايق بالنقل واد ابطلت هذه الاقسام لم يبق الا المولى بمعنى الاول في بالقر  
 وهو المطلوب <sup>الثالث</sup> في ان المولى ان يكون يحمل هذه اللفظ على كل هذه المعاني ويجعلها حصة في  
 كل واحد منها فيكون ذلك اشتراكاً لطيفاً وانه خلاف الاصل او شذوذاً في بعض هذه المعاني دون  
 البعض وهو تنوع من غير وجه وهو محال مع ان يحملها على العلة المشتركة من هذه المفردات  
 وتقول الاول في حصره على كل واحد من هذه المفردات محاذ اولاً يمكن المعاصم من الحار خلاف الاصل  
 لاننا اذا اردنا من الناس الجار والاشتراك فالجار اولى كما هو من في اصول الفقه <sup>الرابع</sup> ان يقال  
 له علمه عبد كلام النقص في يخرج ذلك ما ان في طالب اصحت مولاى ومولى كل مولى ومولى الى يوم  
 القيمة فطاهر بالضرورة ان علمه لم يرد معجوق والمعنى ولا حليفي ولا ان علمه في ان ما اراد اصحت ناصر  
 لكنه باطل ايضا لو جيب احد هاتين الامه معلوم من قوله مع والمومنين والمومنات بعضهم اوليا







ان ذكر قولهم في صحيح اصل الحديث لم يوجد في نسخة هذه المقتضى فلم يكن دعوى التواتر فيها ولم  
 يمكن ايضا دعوى اطلاق الامة على قولها لان خالف الشيخ اما في اصل الحديث  
 للاصحاح في بيان تفصيل على علمه ولا بد من هذه المقتضى وايضا فلم يقل احد ان علمه درج  
 يوم اشهد في حدب انه لا يمكن ان يثبت هذه المقتضى في اصل الحديث ومقتضيه كذا في السنن  
 واللائحة على الاوامر ولا نسلم ان لفظ المولى محتمل للاولى وبدر علمه او ان احدها ان اولي موضع  
 ليدل على المعنى البعيل ومفعول موضع ليدل على الحدثن او الثمان او المكان ولم يذكر احدا من ائمة النعمان  
 واللغة ان مفعولا قد يكون بمعنى الفعل البعيل وذلك بوضع (م) في اضافة المولى بمعنى الاول وثانيها  
 ان المولى لو كان بمعنى الاول ليجوز ان يحذف واحد ما صح ان يقرن بالآخر والى باطل فالمدح كمدح  
 بان الشبهة ان تصرف الواضع ليس الا بوضع اللفاظ المفردة للمعاني المفردة فاما في بعض اللفاظ  
 الى بعض الوضع فهو امر عقلي واداب ذلك لفظ المولى اذا كانت موضوعة بمعنى امر نفسي وهو لا يحددها  
 على الاخرى لا يمكن بالوضع بل بالعقل واذا كان كذلك فلو كان المفهوم من لفظ المولى هو المفهوم من لفظ  
 الاول في العقل حكم يصح اقتراان مفهومان من مفهوم الاول حكم ايضا يصح اقتراان مفهومان من المفهوم في  
 الاول لان صح ذلك الاقتران ليس بين اللفظ بل بين مفهومهما واما ان يثبت كلامه في قوله علم احدها  
 صح دعوى علم الاخر بظاهره اذ لا يقال مولى زيدان كما يقال زيد فلهذا لا يجوز حمل المولى على الاول  
 فاما العمل على اية اللغة فلا وجه فيه لوجوب احدها ان يما عسده فالقول في ما ذكره التارخ في قوله  
 معناه اوليكم وذكر ذلك ايضا في حق التارخ وعلى عيش واستشهدوا بلسانك فذلك  
 تشاهل من جادة الامة لا يفتق الا ان كان بشارت الحمل واضرب لم يدركه والدارون لم يدركه  
 الا في هذه الامة وانه افرى من ان يثبت في ذلك في الامة من اللغة وليس كلاما  
 ذكر في التفسير مكان ذلك في اصله وذلك فانهم نفسون اليقين بالقوة قوله والسماء بان  
 مطويات سمسة والقلب بالعقل في قوله لمن كان له قلب مع ان ذلك ليس بلفظ اصيله وثانيها ان

اصل مركب والى يدري على الدنو والقرى يقال وليته اليه وثالثا في قوله من واوله اياه ان اذنت منه  
 وتباعدنا بعد ولى ومنه قوله كل ما ليك وقولهم فلان اولي من فلان افعل البعيل من المولى والولى  
 فالاولى والاولى من الداني والقرب فعليه عن العرب لان الاصل في التثنية المولى والمولى انتم موضع  
 الولي كالمركب في المثلث موضع الموضع الرقي والمثلث اذا عدت ذلك معك ان يثبت ان يثبت  
 ما واصل التارخ في قوله بان اوليكم مقتولان ذلك ليس جمع لان ذلك بمعنى ان يكون للتقارب في  
 الجنة الا ان النار اصدق لهم لان من لازم افعل البعيل ذلك وهو باطل بل الاول ان يحكم على الناس  
 اي في ناصركم ومعناه لانا ناصركم غيركم والمفهوم من التامر مطلقا واما ان يثبت مدحكم عن الاصحاح  
 فيه قوله ان احدها ان المولى انتم موضع الولي اي كسب البقاء ان كلاما من محاسن موضعها ظاهر  
 وانا جافتنق العين تغليبنا حكم اللام على الفاعل ان الفاعل المولى الفا قد حكى كثير الشافعي  
 انه اراد بالمحاد الكلاب ومولاها صاحبها واما قوله في قوله وكل جعلنا مولا في معناه ورا ثانيا  
 ماتت الواليدان واما قوله الاصل فاصحت مولا فاشي الناس كلهم وقوله لم تشاروا فيه او كانوا  
 مولا وقوله مولى بطرس فاطم اذ به الاول وانه مولى علم مزينة وجمينة واسلم وعفارة مولى الى الله  
 درش ابي ادسا الله ودرش مولى علمه اما قوله تنصت بعد ان مولاها فالرواية الظاهرة في نفسه له  
 وقوله تنصت ذلك بان الله مولى الدين امين اي وليهم وناصرهم هكذا روي عن ابن عباس في هذا  
 دعاء النفس قل طمس باطننا ان لفظ المولى غير محتمل الاول في ثلثه لكن لم علم معتبر حله في هذا  
 الحديث علمه في الروايات من ذكر كلاما محتملا لا شيئا محتملا كلام حرج في احد محتملا فانه يريد  
 بذلك المحتمل ذلك الفرض فلنا هذا من قوله الانسان اذا كان له عبيد فيهم زيد فقال ليكم عنه  
 الشتم تقع عن عبيد زيد لا شهد ان عبيده فيهم منه انه اراد عبيد زيد اذ لا نسلم  
 مدح الشتم الا شتما والتوكيد ههنا الدين كما عندكم دليل الا شتما ان فانه لو شهد اقوا ما علم ذلك  
 لم شهد واصل الشتم في اي عبيد ان زيد ومحسن منه هو ان قوله بعد المقتضى شهدكم ان عبيد الذي هو زيد



حررنا ان تقدم تلك المقدمه بعض ان يكون المراد بالمولي الاول في ذلك موضع الحديث و قد قوله صلى الله  
 والارسل الاله وعلمه من عباد الله وانصر من نصره واهدر من هدره بعض ان يكون المراد من المولى الناصر وذلك  
 ان لفظ المولى لما كان محتملا لتلك المعنى وبغيره لم ذكر عقبه لفظا صريحا ذلك لانه قد يكون المراد بالاله التي  
 ضد العبدان يباحر الى ان يفرق انه انما اراد بالمولي الناصر قوله في الوجه الثاني ان المولى له معان كثيرة فكل  
 لا يمكن حمله فلهذا الاعيان الاولى فلهذا الاستشهاد ولم لا يجوز حملها على الاله الذي هو الله قوله كونه المولى  
 بعضهم اولى باحسان طاهر معلوم فكيف يجوز ان يجمع النعم صلى الله عليه وسلم في مجموع ذلك الوقت ليقول اعيان الخلق  
 احباب ما عدم احباب من هؤلاء فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ العام يمكن للمعاند من ان يقول  
 انما اوجب الله من غير المولى من هؤلاء فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ العام يمكن للمعاند من ان يقول  
 بالولاية لان ما نص عليه الرسول صلى الله عليه وسلم فهو احق بالانبياء انهم صلى الله عليه وسلم فلا تارة  
 علمه فاراد ان يحكم على الاطراف من هؤلاء فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ العام يمكن للمعاند من ان يقول  
 في الاسلام بعد الفقه من كان على علم مثل اقامتهم ولا يسع ان يكون الذي صلى الله عليه وسلم اشتق ان يكون قد تفرق في امور  
 اولى بكم تقا فانما اراد صلى الله عليه وسلم ان التزموا ذلك كانت هذه الوجوه محتملة لم يلزم من حمل المولى على الناصر  
 التكاليف وخلوه عن الفايده لم يلزم من حمل المولى على الناصر ان يكون هو المولى على الناصر  
 كما ثبت بانصوص الجليله فادباز بعد سبق العلم بامامته بالنصوص الجليله جمع الوجوه الامارات امامته  
 مثل هذا النفس الحق لا ينفك عن فناء فناء كان اولى سلمناه قوله في الوجه الثالث ان لفظ  
 المولى لفيل في جميع محالها معناه واحد وهو الاول في وجوب حملها على الله فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ  
 اهل اللغة في هذه اللفظ فترقان منهم من جعلها مشتقة من هذه المعاني ومنهم من جعلها بمعنى القرب  
 والذوق على ما يشاء فالمراد بانها موضوع للمعنى واحد وهو الاول في فرق الاجماع فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ  
 فالتا لاجماع ولكن المعنى شتم مولى مع انه ليس اولى بالتقرب بطل فوكلم ان هذه الولاية ثابتة في  
 جميع منومات هذه اللفظ سلمنا ان الاول ثابتة في جميع منوماتها لكن معنى القرب والذوق قد

شركي منها وقد نص اهل اللغة على انها موضوع لذلك فكون ذلك اولى ما ذكر قوله وايضا  
 معنى النفس حاصلها اجماع فلم لا يحملونه عليه قوله في الوجه الرابع ان المراد بالاله التي  
 لم لا يجوز ان يكون اراد الله قوله في الوجه الرابع ان المراد بالاله التي  
 ما ذكر قوله للزم ان يكون اولى بالتقرب في حال وجود النبي صلى الله عليه وسلم فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ  
 لا سولون به سلمنا ان المولى يعني الاول في فلم علم ان ذلك لا ينافي مع الامام قوله في الوجه الاول ان اهل  
 اللغة لا يشعرون ذلك الا فيمن تلك التديب والتفرض فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ العام يمكن للمعاند من ان يقول  
 ان اولى الناس باب اهل البيت اتبعوه وهذا النعم في الدين من اهل البيت فاجاز ان اتباع اهل البيت كانوا اولى به معلوم  
 انهم ليسوا اولى بالنص في فيه فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ العام يمكن للمعاند من ان يقول  
 اولى باشتادنا وليس المقصود الا الاولوية في امر ما لا ينفك عن لفظ لان صحة الاشتباه عما هو اولى منه  
 والوكس يدرك دليلان على الاشتراك قوله في الوجه الثاني ان قولنا فلان الحق في من نفس وان كان  
 لا ينفك الاولوية في الصرف الاله انه ههنا كذا لانه لما كان قوله علمه است اولى بكم بانفسكم معناه  
 اولى بالنص في بكم وحسب ان يكون قوله معناه اولوية بكم من انفسكم في الصرف فيكم فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ  
 منقول يدل على الاشتباه والتوكيد لانا نحن من قولنا ان العلم بصحة  
 ضروري من التواتر قوله هذه مكانه اذ ليس العلم به كوجوده في غيره من التواتر قلنا  
 عندنا ان كذا كذا فاما بعدكم فانه عمتهم انه لم يحصل لكم العلم به اصلا فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ  
 حصل لكم العلم بعد التواتر فلهذا فانه فائدة ان احدها ان لفظ العام يمكن للمعاند من ان يقول  
 لكن الله ومن التواتر تفاوت بعد سلمنا انه متواتر واما التفاوت في غير ضروري لان العلوم الضرورية  
 تختلف بالاشتداد والاضعيف قوله ان كثير من اكابر نقلوا حديث لم يسلوه كذا في العلم والحداد  
 وغيرها كون شخص او شخص اخر لا يثبت فيهم شقوق ذلك الحديث وكذا فانه لو نقل كل رواية







ووفقا لطلب المقدم اخذ في حق تلك الامة من غير غير جائز ولا مشهور م ولوحى ان  
من ينهها شاك كان يجوز منهم عند تسليمه على اطلاقهم على اولوية به وطلب مثل تلك المناشدة  
وغيرها وكذا رددهم لشهادته ومنهم لا يشفاط عليه انهم وغير ذلك مما توارت به الرواية عن افعالهم اولى  
وام فهدل محمزان يكتون امثلة هذا الخبر مناشدة بقتله لشيء هاشم ولا يجوز تقسيم هذه المواضع  
واشغالها بـ من سلمنا اصل الحديث ولا نسلم صحة هذه المقدمة الى اخره قلنا اما  
المقدمة فمعلوم لنا بالتواتر وذلك ان كل ناقل من الشيعة نقل هذا الخبر فهو ناقل لها وقد يدور  
ان نقل الشيرازي من الناس قد يغفل المتقين التواتر وصلا عن كثيره الشيعة في كل الاطراف وانما بعض  
الامة بهذه المقدمة لا يضرنا فيما علمناه من قولنا ان احدنا لم يعلم بنقل ان عليا علم ذكرها يوم  
الشورى قلنا من روى احتجاجا به بخبر يوم الشورى فانه يروي المقدمة ايضا سلمناه ان عدم علمه بالمقدمة  
لا وجب انهم لم يشعروا منه بخبره نقل البعض من احداث الكفاية عن كل شريحة اولانهم نشروا ذكره للمقدمة  
حار الرواية وان كانوا قد سمعوا بها الا صحاح سلمناه ان عدم ذكرها في يوم الشورى لا يقتضي عدم ذكرها  
من الرواية علم عند ذكر هذا الخبر وهو ظاهر قلنا سلمنا اصل الحديث لكن لا نسلم دلالته على الامامة قلنا  
قد رتبناه وكذا قلنا ايضا لفظ المولى الاولي هو قلنا ان باطل لو حيز احد هان اعمل في كذا موضوع ليدور  
على معنى الفصل ومفعول موضوع ليدور على الحدان او الزمان او المكان قلنا اهب ان كذلك ولكن وضع  
مفعول موضوع كونه موضوعا في الاصل لما ذكرنا من اطلاعه على غير هذا المعنى لكان كما لا يدور على معنى الفصل  
كما لا يدور على انبساط الشريعة كالمعقول للفقير الناصر والحليف وابن ابي عمير فلا يكون جديا لفظا  
مشتركا وقد اجمع اهل اللغة والنحو على انه كذلك فاذن كونه مفعولا في الاصل موضوعا لما ذكرنا لا يتبع من  
دلالته على معنى الفصل بطريق العرف او انه يكون في الاصل موضوعا لهذه المعاني اما في واضع واحد او اكثر  
عاما من في الصور الفقهية قلنا ان احدنا من اهل اللغة لم يذكر ان مفعولا قد يكون معنى الفصل الغضيل  
فلنا فذنب ان اكثر اهل اللغة ذكره وان النفس من الجمل عاود رده معنى الفصل في  
القرآن وكذلك علمه النحوي من كالمبرد والنفاذ ابن الانباري وغيرهم من رؤساء العربية والنحو

لو كان لفظ المولى محض الاولي ليعني ان تقرر باحد ما لم يقرر بالاخر الى اخره قلنا لا نسلم بل التحقيق ان صحة  
افتراق اللفظ باللفظ من عوارض الالفاظ لا من عوارض المعاني اذ لو لم يكن كذلك لصرح ان سائر اللفظ من عوارض  
من انوارش وكان محتمل ان تقرر عوض بوجه اشتقاق من انا الماد او اشتقاق من آية واذا كان محتملا لفتن ان  
من عوارض الالفاظ لم يلزم من ذلك ما عرض للفظ ان محتمل عوضا وقد تقرر فكذلك امور اللغة فلا يلزم ادن  
ان يصرح ان تقرر لفظ المولى ما يصرح افتراق اللفظ الاولي هو قلنا اما النقل عن اهل اللغة فلا يجوز جرح احد  
الى اخره قلنا اما ما لم يصرح في اللغة الى اية اللغة والنقل مدرك ظاهر مجموع عليه فلا يلتفت الى منعه قوله ان  
ذكر منهم لتاهل لا محقق فان احدنا من اكابر الامة كما تحليل واضربه لم يذكره قلنا لا نسلم انهم لم يذكره  
غاية ملأ الباب انكم لم تجد لهم نقلًا لكن عدم وجدانكم لا يدور على عدم وجوده سلمناه انكم كنتم كل واحد من اهل  
اللغة لم يذكره ونقله ابا تون لا وجب النقل في النقل فان التاهل اذا جازوا الاكثرين جازوا الاقل  
فاذن تحليل الامة لكانت هلا وحصل لا يوثق بنقل اللغة هو قلنا ان الذاكرين له لم يذكره الا  
في تفسير هذه الامة وايه اخرى مشايخنا في سبيل ولم يذكروا في الكتب الاصلية من اللغة وليس كل ما يذكر في  
المناسبات كان ذلك لغة اصلية وذلك فانه يفترون المعنى بالغة قلنا اشتغال اللغة على الحقيقة  
والحاز طاهر ومعلوم ان المحارز انما يصرار الى عند تعدد حمل الكلام على الحقيقة والافعال اصل في الكلام الحقيقية  
ان المحارز الاصلية شيع وممكن استعماله حتى تغير الحقيقة اللغوية بالنسبة اليه جازا واذا كان كذلك فنقول  
ان لفظ المولى وان كانت مشتركة الا ان اهل اللغة فهموا بحسب القسمة في هذا الخبر ان المراح من المولى هو الاولي  
بعد فهمهم انه من جملة منسبات اللغة في دعوى انه ليس لغة اصلية استلزم انه مقول وهو معارض بما انه طلاق  
الاصل في غير هذه الامة او غيرها اذن بحسب اللغة الاصلية والاصل ان اهل اللغة لم يتركوا لغيره على  
فتشاده فان الارشاد قد يكون لظاهر الرواية وقد يكون لظاهر مطابقة الفير واما تفسير في غير اللغة  
الاصلية كما لم يترك امثاله فذكر انما كان لا يستعمله اليمن في الخارج على الله تعالى وجرم لما لم يصح الحقيقة  
للاثره عند لوانى المجازة هو قلنا ان اصل ركب واني يدور على الترتيب والادنى الى اخره قلنا اهب







المؤمن وقد عرفوا مكانه من نور الله صل وجاهة في سبيل الله وطاعته لله بل كان منهم من يعتقد انه افضل  
 الخلق بعد الرسول صل والذين هموا ايضا به وناقشوا وكانوا يدعون الجليلية في من الرسول صل  
 لم يقصوه عن مراتب سادات المؤمنين حتى يحتاج الرسول صل الى ذلك الجمع العظيم في ذلك الوقت  
 المشد على الحق الذي يحتاج الشخص منهم الى ان يضع رداءه تحت قدمه من شدة الحر ويحيطهم بغير  
 علم مثل هذا الامر الطاهر وهذا هو الجواب عن الفايده الثانية قوله سلمنا اخلوه عن  
 الفايده فلم لا يجر ذلك اليه عندكم ان امام علي عليه مائة بالنسبة الى امره قلنا الفايده  
 فتمنا حاصله وذلك لان النصوص الجليلية لم تكن تخص مثل هذا الجمع العظيم من الصحابة فبعد ان يكون  
 النبي صل قصد فتمنا ان يشهد بذلك الحارو ويشعوا كل الصحابة في ذلك الوقت لانه قد روي في ذلك  
 صل فهو وقت الحاجة واما انه لم يشهد في الوقت الاول وبنسبة الى جمع الصحابة فليجوز ان يكون علم  
 عالما باقتدار عمره فلا يجب عليه اشكته وجوباً بمضيقات ذلك الوقت لانه حكم لا يعرض  
 علمه بمضيقات بعض الاوقات بايقاع فعل او قول دون وقت اخر كوا ان يفعل ذلك لمصلحة لا  
 تطلع عليها في الوجه الثالث ان اهل اللغة فرقان الى امره قلنا لا نسلم صرحتم في  
 الفريضة المذكورة فان منهم من جعلها حقيقة في النذر المشترك ايضا سلمنا ان ذلك لم يقل به  
 احد من اهل اللغة السابقين لكن لا نسلم ان اقل كلمة في قولهم تلتزم تحرم اعداء نورنا  
 قوله ان ذلك اجماع منهم فيكون التاويل بغير احد القولين خارجاً لا حاجة قلنا لا  
 نسلم ان الاجماع حاصل مثلناه لكن لا نسلم ان مثل هذا الاجماع فان الاجماع عبارة عن اتفاق  
 اهل الحل والعقد في امر محدد صل على امر من الامور انفاق مقصوداً بالنفس الاول بحث فيهم من كل  
 منهم ان اتفقوا على علمه بغير غيره وكنهه ليس كذلك فان اتفاق اهل اللغة على ان المراد  
 بهذه اللفظة امر واحد او امرين لا محتمل غيرهما غير حاصل نعم ولو من اجمع انه امر اهل اللغة وصرح  
 اقوالهم في انهم افترقوا الى طائفتين الفريضة وان كل واحدة منها كانت بوجه من الوجه المذكورين

الامانة

وانهم اتفقوا على ان هذه اللفظة لا تحتل شيئا اخر لا يمكنه ان يشتد بالاجماع لكنه لا يكره ذلك  
 في المعارضة بالعقود انه يشترط في اولي وليس بالثبوت قلنا بل هو اولى بالنظر فيما هو اهل له وهو  
 صفة معقولة والامر الذي يلزم من مراعاتها قوله معنى القرب قد مشترك بينهما فنظر اهل اللغة  
 فخلوا على اولى فلنا حلقها على ما ذكرناه اكثر فائدة لان معنى القرب وزيادة فكان اولى وهو الجواب  
 عن قوله ان معنى النقص ايضا حاصل في الجمع فلم لا يحلوا عليه قوله في قولهم لا يجوز ان يكون  
 اراد النقص هنا القصوره نقصان كلام غير متضمن للخط والنقص لا شك انها علة لكل المؤمنين و  
 محصل بمصداق الحق على علمه بخط وايضا كلامه يد رطاه على حصول مرتبة يعاليت بغيره والنقص  
 علة لكل المؤمنين فلا يحصل بعلل باظهاره في حق مرتبة ليست بغيره قوله لو كان المراد ما ذكرناه  
 لزم ان يكون اولى بالنقص في جميع النسخ قلنا ليس في اللفظ الا اثبات الولاية له علمه كما ثبت للنبي صل  
 اما ان تلك الولاية تكون في زمان النبي صل او بعده فليس في اللفظ ما يدل على ان العقل حكم بحسب الوقت  
 والعادة ان التفرع للامام في الامور الحاصل بالفعل الا عند عدم النبي صل لم يوشك ان اللفظ يعم  
 الاوقات قلنا ان نقول ان التخصيص بالعقل جائز قوله سلمنا ذلك لكن لم علمتم انه  
 تدبر على الامامة قلنا لمناشاه قوله انه جاز في القرآن بغير ذلك كقوله تو ان اوتي بآية اهي  
 للذين اتبعوه قلنا هذا مطابق لقرض الان الذين اتبعوا ابراهيم هم اولى بالنظر في ذلك متساوون له  
 من الكفار الذين لم يتبعوه وكذلك الرعية للسلطان والتلامذة لاشتاد وهذا هو المسدور الى الانعام  
 والتبادر الى الذين دليل الحقيقة ولا محتمل الاشتغال واما التوكيد فقد عرفت انه لا يوجب كون اللفظ  
 مشتركاً قوله على الوجه الثاني ان تلك النصوص منع بدليل حش الاشتغال والتوكيد اما حش قلنا  
 اما حش الاشتغال ممنوع واما التوكيد فقد عرفت انه قد يوجب اللفظ ويراد به جمع طاهر وبالله  
 التوفيق في البرهان ان السالك في قول النبي صل اس من منزله هو من موشن  
 الا انه لا يثبت بعد وجه الاشتغال لانه ان هذا الحديث يقضي ان ثبت لعل علمه من النبي صل مثل

الاسم



جميع المنار التي كانت ثابتة من موسى عليه السلام ومن المنار الباقية من موسى كونه مستحقا  
 للقيام مقامه بعد وفاته لو عاش بعد فوج ان ثبت لعل علم ذلك اما الاول فبانه  
 من ملته اوجه القول ان الحكيم اذا تكلم بكلام متداول بظاهر اشياء استثنى بعضها وهو  
 الافهام فانه يكون مراد ما عدا المستثنى يكون الاستثنى قد مره على ارادة للمعد المسبب لما عدا ولا لفظ  
 كقول القائل من دخل داري اكرمته الا انما عدا انه اراد اكرام من عداه لانه اراد الافهام فلو لم ير الا افهام  
 لم يرح اكرام عداه ايضا لا شفاء كما استثنى زيدا الثاني ان الحديث لو افاد من له واحد فقط  
 لما حاز ان يثنى من له النبوة لان الشئ الواحد لا يمكن ان يستثنى الساكن ان المعنى في هذا  
 الحديث انما هو انما هو احد واحد من قصه عام من واحد وهو السبب الذي يتكون من خروج الكلام عليه  
 وهو انه علم لما لم يستصحب في غيره بقر رجع المنافقون بانه انما هو بعضا فشكل على علم  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ان الله تعالى في ذلك الوهم والقول الثاني انه يساوي كل المنار الا ما خرج  
 بالبريل والسالك التوقف الى طهر القربى المعينة للمراد الاول باطل لسلا اوجه الاول ان  
 لا يفسد بعض النبي صلى الله عليه وسلم لعل علم ان لم ينع عاقلا فلا معنى لتأديته وان كان عاقلا فالضرورة قاضيه  
 بانه لا يجوز ان يتوهم ذلك مع عدم علمه بقر من الشرع صلى الله عليه وآله في ربه واعتداده به الثاني ان اكثر الروايات  
 ان هذا الخبر ورد في غير مرة بقر السالك ان ما ذكره من الرواية احادية فلا يعيد العلم وليس باللفظ  
 الحديث ما يقتضي الانتصار عما هذه الواقعة فاذن يتبع العلم بصحة هذا السالك ايضا باطل  
 لما ثبت في امور النعم من القول بصحة العموم واذا كان كذلك وجب صحة القسم الثاني والالكان الحق  
 حارط عن الامة وانه غير جائز واما الثاني وهو ان من حله منازة هرون من موسى استحقاقه  
 للقيام مقامه بعد وفاته فلن جين الادرا انه كان خليفه لموسى في حياته لكونه نورا على غيره  
 قوم فوجب بقا اهليته للخلافة بعد وفاته العبر والشا الى ان لا يندى خلافة هرون لموسى بل لقول  
 هرون كان شريك موسى عليه السلام في الرسله ولا شك انه لو بقي بعد وفاته لقيام مقامه في كونه مفروض  
 الطاعة وذلك التقدير كاف في المقصود لانه لا يندى الحديث عما انما هو على علم كالهرون في جميع

المنار

المنار كان من منازة هرون استحقاقه للقيام مقامه من وجوب العصمة وجب ان يكون على علم ايضا  
 كذلك لاننا لا نحدث لا سائر المنار الباقية دون القدرة وامام هرون بعد موسى علم ما كانت حاصلة  
 بل كانت مقدرة فلا سائر الحديث لا تفتقر استحقاق هرون للقيام مقام موسى عليه بعد وفاته  
 من ثابته في الحال ان استحقاق الشئ قد يكون حاصل وان لم يكن الشئ حاصل في الحال لاننا لا نشتم  
 دلاله الحديث على العموم بانه هو ان حزن الاستغناء والتاكيد دليل الاشارة اكرم انه علم لم نقل انت  
 من ملته هرون من موسى حتى الخلافة ان عشت بعد وعند الامامة اذا قال الانسان ضرت كل من  
 في الدار وكان فيه اربعة فانه محسن من السبل ان يتفه ومن القليل ان يولد في طريق الاول ان حزن  
 الاستغناء والتوكيد لفظ الحديث لا بعض العموم ولو استقيم اذا تكلم بكلام طاهر السائر والاشياء  
 ام استثنى بعضها وهو يراد الافهام فانه يكون مراد ما عدا المسبب قلنا هذا لا يتبع عامه فيهم  
 لان حزن الاستغناء والتوكيد دليل الاشارة عند لم ومعلوم انه محسن الاستغناء بعد الاستغناء فيقال  
 اكرم كل من عدا زيدا وذلك التوكيد من المسك فيقال اما جمع من عدا زيدا فاني اكرمهم قوله  
 الحديث لو افاد من له واحد لما حاز الا استثناء لاصل الاستثناء من الشئ الواحد قلنا من مدعيهم  
 ان الاستثناء مخرج من اللفظ ما لولاه ليعود دونه في الاموال لوجب دونه فيه واذا كان كذلك فنقول  
 علمات من ملته هرون من موسى صلى الله عليه وآله في جميع المنار ووجه بعضا عندكم فصيح ان يستثنى من النبوة ولا نقدر  
 انه يعيد من له واحد فقط بل يتوقف فيه وحمل الحديث على السبب لانه المتيقن اذ لا يجوز خروج عن اللفظ  
 وما عداه فيلزم ان يتوقف فيه قوله هذا الحديث روي في غير مرة بقر قلنا اصحاب الرواية الصحيح  
 نقول ان الرواية الصحيحة في هذا الحديث كانت في غير مرة بقر سئلنا دلاله هذا الحديث على العموم لكن لا نشتم  
 ان منازة هرون من موسى كونه قائما مقامه بعد وفاته وقوله انه كان خليفه لاصحابه في حياته  
 فوجب بقا تلك الخلافة بعد موته قلنا لا نشتم كونه خليفه له في حياته اما قوله تع اهلني في قومك قلنا  
 لم لا يجوز ان يكون ذلك انما يكون على طرق الاستظهار كما قال واصح ولا يندى شيل المعشدين ولا هرون  
 كان شريك موسى في النبوة فلو لم يستعمل موسى لكان هو لا محالة يقوم بامر الله وهذا لا يكون استحقاقا على







بدرانه علمه و علمه الى ذلك المقام وذلك مدرا عما به ضلما اما الله فليس حين اهداه الله عليه السلام ان تصد  
 بالجاهل من دينه الذي جاء به وذلك معنى ان يخص بالجاهل من كون هو في غاية المحبة له والادكان للمنافين  
 ان يقولوا لو كان على بصيرة من جهة امره لدعاه الى الجاهل ومنه العذاب على من محبة ويخاف علمه فقول  
 من ليس كذلك ان شفع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الموضع اما شدة قهره وهو باطل والى الجاهل  
 الجاهل بعقله كما اضر عليه او تكاليفه فيلزم ان يكون على افضل الخلق الى ان لا يفسد  
 على علمه نفسه الاصله وصاله يستلزم جميع ما يستلزم لان مقتضى الوعد ذلك ترك العمل به فيما عرف  
 بغيره العقل وهو المتعدي والصفات التي اختص كل واحد منها بها او ينفرد بها كنبوه وحيث العمل به فيما عداه  
 الثاني قوله تعالى وان تظاير عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المومنين جاء التفسير  
 ان الآية ريت في علمه السلام قوله تعالى لا اشد عليكم اجر الا للمؤدبة التي اقربى ولا شدة في قول  
 على علمه ورجوع الى بكر الرابع خبر الطير وهو ما روي انه صلى الله عليه وسلم اهدي اليه طائر شوي فقال اللهم  
 ابدن لي صاحبك ابيك ما كل من هذا الطائر في رايه اخي اللهم ادخل الى آت اهل الارض  
 انك نجاة على علمه واظهر من تلك الطير لا شدة له ان احب الخلق الى الله ليس الا انهم ثوابا بان  
 لان المحبة توجب له ليس الا ارادة الثواب واما ان اكثر الناس ثوابا افضل فهو طاهر الخامس  
 حديث المرافاة فانه علمه لما احب من اصحابه اتفقوا على ذلك مدرا عما علوه شانه وزيادة منقبتة  
 السادس خبر الراية وهو ما روي انه صلى الله عليه وسلم بعث ابا بكر الى خيبر فرجع منه قام بعث عمر فرجع منه  
 فبلغ ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ فيا تليته وهو انما اصبح مرح الى انما من معه الراية فقال  
 لا يحطين اليه اليوم ولا يحب الله وشو له كرايم غير ان فخر من لها المنة لخدمته والافاضة على علمه ابن  
 على ما لو انه اراد العين لما الى ان صلى الله عليه وسلم فثقل في عيشه دفع اليه الراية بهذا الحديث وكيفية ما جري  
 يتلزم من تلك الاوصاف المحبة التي ثبتت لهما علمه عن غيره وهو ما انشغى عليه والاما كان في  
 خصيصه هذه الاوصاف فليد و ليس ذلك من دليل الخطاب بل شدة لا ترقى الى كيفية ما جري الحكاية عليه

حكمة

عقله

وحيث  
وروي

الشام

الشمس اربع نوبة صلى الله عليه وسلم من نوبة مولاه فمعا مولاه وقد قدم سلمه انما من قوله انت في منزله من  
 من موسى وهذا الخبر وان لم يدركه الا ما علم فلا اقل من دلالة على انه علم افضل من الشين التام  
 قوله صلى الله عليه وسلم في الشدة بقله خبر هذه الاقمة وقاله كان على علمه العاشرة روي ان النبي صلى  
 قال لفاطمة علمه ان الله اطلعني اهل الارض فاختار منهم اباي فاختارني فقال اطلع ما بينه فاختار منهم  
 بعثك احكامك عشرين راية في كل راية رجل من بني النضير فاختار منهم اباي فاختارني فقال اطلع ما بينه فاختار منهم  
 علمه قال هذا سيد العرب قالت قلت يا رسول الله باي انت وام انت انت سيد العرب فقال لا  
 سيد العالمين وهذا سيد العرب الثاني عشر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان ارضي من ربي وحيث  
 اركبه بعد من بعض جنس ونجم موعدي على ان طالب السلام عشر عن اي رافع قال يا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم السلام اما تصين ان قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال روي عن سلمان رضي الله عنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشر بعد علي بن ابي طالب احب من عشرين عن ابن مسعود قال قال رسول الله  
 علي بن ابي طالب من اشر بعد علي بن ابي طالب احب من عشرين عن ابن مسعود قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولا علم افضل من ان الاولي بالاجل والافضل اما الاجل فمؤدبه لانواع انه علمه كان في اصل  
 الحكم في غاية الكمال ولا تستغنى عن العلوم وكان النبي صلى الله عليه وسلم في غاية المحبة له وكان يدخل عليه في كل يوم ومعلوم  
 ان مثل هذا التلميذ اذا كان منه الاوصاف وكان استناره بالافاضة المندم في النقص لهذا التلميذ ان  
 انقلح من مثل هذا الاستنارة زمان الصوفية في كل الاوقات فانه يطلع المبلغ التام من العلم اما ابو بكر  
 وامامه فانه اتفقوا على ان النبي صلى الله عليه وسلم في زمان ابي بكر ما كانوا يصلون اليه في اليوم والليله لا زمانا شيئا  
 ومن العلم في الصوفية كالمعش في المحر والعلوم اليك كالمعش في الله روي انه علمه كان اعلم من ابي بكر وعنه  
 واما الانصاف لهن من روي انه قال صلى الله عليه وسلم انما علمه كان اعلم من ابي بكر وعنه  
 انواع العلوم فلا رجع على الكل في القضاة روي عنه انه علمه في كل العلوم وامامنا في القضاة







الذكر من رعا ان اسلامه يتاخر فهو حبيب في رعا ان من شواه قد تعلم فكون على علم كدك وذكيد  
 عما تاخر اسلامه سئلناه كمن قال ان عليا علم حين اسلامه كان صبيًا كليل الشوا لم يتوكل عنه وهو  
 قوله شقكم الى الا سلامه طرا علمه وما بدت اوان علمه وابو بكر حين اسلامه كان شيخا عاقلا والناس  
 قد اختلفوا في صحة اسلامه الصبي وكيف كان ولا شك ان اسلامه ابان العاقل الصارم غير التغير  
 افضل من اسلامه الصبي ان الذي لا يكون كذلك سئل ان علمه كان بالغًا حين اسلامه الا انه كان في ذلك  
 الوقت غير مشهور من الناس ولا محرمًا ولا مقبول القول بل كان كالصبي الذي يكون في البيت فما كان يحصل  
 سبب اسلامه قوة في الدين فاما ابو بكر فانه كان شيخا موقرا محترما فحصل بسبب شركته قوة وكان  
 اسلامه افضل من اسلامه علي بن ابي طالب <sup>عليه السلام</sup> اما اخي الذي ذكرتموه فلا نسلم صحة طرقة سئلناه  
 كنه خبر واحد فلا يند العلم سئلنا لانه لا يقبل تأخير اسلامه اني بك يجوزنا فيه من قبل الشهور صل  
 العوض عليه لانه علم انه لا يقبل اسلامه في تلك المدة علمه فانه قد فرغ الى الحق فوض عليه فلم يلوغ  
 وهذا يدبر علي شق اسلامه وثبت بالادلة السابقة ان اسلامه عليا علمه كان مقارنا للبعثة فلم  
 يلزم ما ذكره شق اسلامه اني بك عيا اسلامه قوله ان عليا علمه حين اسلامه يكن بالغًا قلنا  
 لا نسلم انه اسلام قبل البلوغ فساد ان شق علي علمه كان من خمس وثلاثين سنة وليس ثمة وثبت  
 والنبي صلته قد بلغ بعد الوحي ثلاثين سنة وعشر سنين وعشر سنين وعشر سنين فاذ  
 انقضا المشاوخين من ثلثين وثلاثين سنة وثلثون سنة لم يفرغ الا انسان في مثل  
 السن فكن فعله انه كان في تلك المدة في ذلك الوقت وادلت الامكان وجب الحكم بوقوعه لقوله  
 صلته لما علمه عليا ان لم يزد حرك اقدم سئلناه واكثر علمه ولو كان صبيًا حين اسلامه صل  
 الكلام سئلناه انه ما كان بالغًا حين اسلامه لكن لا مسلم في وجوده حتى كما لم يعقل قبل البلوغ  
 وذلك حكم ابو حنيفة بصحة اسلامه الصبي وحسب كون اسلامه صبي قبل البلوغ دليل على فضله  
 لوجهين احدهما ان الغالب على طبع الصبيان الميل الى الابوين ثم ان عليا علمه خالف ابو بكر  
 واسلم قدر ذلك عاقله السالك ان الغالب على الصبيان الميل الى التعب فكون نظره

ما من  
 طرقة هذا دليل الادع  
 انما هو الملازمة المذكورة  
 ولم لا يجوز ان هذا اراد  
 انه لو كان صبيًا لم يكن  
 من ذلك بعد حصول  
 جهده ان يكون الخبر  
 مشق ان لا يكون  
 علمه وانما قاته لا يحج  
 النبي صلته لعدم الحلفين  
 ووجه واحد وعدي  
 الحديث ان صح ان  
 ما عرضت حجة  
 الاسلام حجة حجة  
 قد يدبر عاقله  
 العوض على ان  
 بك

علمه دلائل الوجيد وادعاه عن التعجب اذ الامور عاقله وكان في زمان صباه سئلنا وبيا للعقل  
 الكاملين قوله صلته حصل باسلامه اني لم نره وشوكة في الدين لم يحصل باسلامه علي علمه قلنا هذا  
 اول انما ينتم لوصح ان ابابكر قبل اسلامه كان موقرا محترما من الخلق وانه دعا الناس الى الاسلام  
 وهما ممنوعان ثم لا نسلم انه حصل بسبب اسلامه وشوكة في الدين فثبت بما قرناه ان اسلامه  
 علي علمه كان مقدرًا على اسلامه اني بك وثبت ذلك سئلنا ان علمه افضل لقوله نعم والسبب ان  
 السبب ان اوليك الموقرين لان المسلمين راعوا الى اخيرات ترجب الافضل لقوله نعم في حق الاسلام علمه  
 انهم كانوا يميلون نحو اخيرات الت <sup>التي</sup> اشع عشر ان عليا علمه كان افضل من هاشم بعد النبوة  
 صلته وهو متفق عليه وبنو هاشم افضل من عمه لقوله صلته ان الله اصطفى من ولد ابيه قريشًا واصطفى  
 من قريش هاشمًا والا فضل من الا فضل افضل العشر <sup>التي</sup> ان عليا علمه لم يكون بالدين هاشمًا وعمره وابو بكر  
 في زمان اجماعه كان كافرًا وولد ففرض عليا علمه عند قوله صلته الله وحده واذا ثبت هذا  
 نقول ان عليا علمه كان اكثر نقول من اني بك لان من كان موثقة عمه فلا بد ان يكون اكثر نقول  
 من كان اكثر عمه كانا ثم صلته موثقة والاتق افضل لقوله صلته ان اكرم عند الله اكرم احادي والعشر  
 روي احمد السهقي في فضائل الصحابة ان النبي صلته قال من اراد ان يسطر ادم في علمه فليخرج في قوله  
 ولي ابي ابيهم في جنته والي موسى في هيبته والي عيسى في عبادته فليست ان عليا علمه في طاب فثبت بهذا الحديث  
 ان عليا علمه كان مشاويًا لها ولا الانبياء في هذه الخصال التي في جماع المكارم ولا يفرغ في ان هاشمًا  
 كانوا افضل من اني بك وشاويًا للصحابة والمسلمين ولا فضل لا بد وان يكون افضل الس <sup>التي</sup>  
 والعشرون ان الفضائل ما انفصلت انبياء او بدنية او فاضلة عنها اما النفسانية فاما عليا علمه او عليا صلته  
 العلمية فقد ثبت ان علمه كان اعلم الصحابة وروى ذلك وجهان الاول قوله النبي صلته انا مديني  
 العلم وعلي باه ولا شك ان العلوم انما تختص من تلك المدينية الى الخلق من قبل ذلك الباب وقد  
 فصلت انما مبادئ العلوم اليه حتى علمه نضد نقلا هذا الخبر الثاني قوله صلته علمه علمه نور الله  
 صلته الفباب من العلم فافتح في من كليات الفباب السالك نور النبي صلته لفلمته وروى ذلك الخبر



علمًا واعظم جلاله و... انما علم من الله عنه فتتم العلوم عشرة احدى عشرة على علم واحد في  
 الخلق ولقد سئل اكرمهم في العاشر والاسم العلمي فاقسم فيها العفة والزهد وقد كان رفقا  
 انما كان من الصحابة كاي ذر وسلمان تله مدية يعا علم ومنها الشجاعة ولم يكن احد من الصحابة يشجع  
 في الاعتدال باكثرها وذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبر من عبادة الثقليين ورواه  
 براهين ذلك قلها خيرة صحتهم في الله ما قلعت باس حصر فتوة جنسية وكن قلعة بقوة  
 الهية ومنها السخى او معلوم انه لم يكن احد من الصحابة ان يخرج ويشهد بذلك شيبه ورواه  
 نوح ويطعون الطعام على حبه مكيثا وتيا واسيرا في حق وهو مشهور وقد تصدق على  
 حارث بن عروة ومنها الحسن الحلي وقد بلغ فيه الى حد نسبة اجهلون معه الى الدعابة  
 ومنها البعد عن الدنيا وظاهره مع اقبالها اليه لم يلفظ اليها ارضا وكان يقول يا دنيا  
 اليك عن غيري قد طلعك ملأ اوجه فيها و... هذا المعنى شعر دينا تخاذلي  
 كاتي لست اعرف طالها مدت الى بينا فرددتا ومشاها ورائتها محتاجة فوهبت جلتها  
 والامر في ذلك ظاهر ومنها اقباله على الله بالكلمة ووصوله اليه واشتعال نوره به الذي هو الغاية  
 القصوى من رجب الانسان وقد كان علم في ذلك شياق غايات وصاحب ايات ويشهد بذلك  
 انه علم ما فوقه من احوالهم وفصل الحام يتبعه فجعل لتلك الاعمال الخش على دعوه حتى  
 اشتعل بالصلاة فلما اشتغل بها نزع منه حال النجود ولم يكن به وذلك لانصل نفسه القدسية  
 بدارها التمام وعدم ملاحظته شيئا اخر في ذلك الوقت واما الفضائل البدينية  
 فقد كان علم من اقول الخلق واشدهم بان او كان فقط الهام فقط الاقلام واما الفضائل  
 الحارسية فمنها الشب ومعلوم انه اشرف ما كتب اليه الانسان هو انفر من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وكان انما في اليه ومنها المصاهرة ولم يكن لا حيد منها مثله ومنها انه لم  
 يكن لا احد من الصحابة في تمام الفصل مثل اولاده الحسن والحسين عليهما السلام الذين هما شيد اشدا  
 اهل الجسد انظر الى اولاد الحسن علم كالحسن المشي والمثلث وعبد الله من الحسن والنفس الزكية

هو محمد بن عبد الله  
 الحارث بن عروة  
 الحارث بن عروة

انما علم من الله عنه فتتم العلوم عشرة احدى عشرة على علم واحد في  
 الخلق ولقد سئل اكرمهم في العاشر والاسم العلمي فاقسم فيها العفة والزهد وقد كان رفقا  
 انما كان من الصحابة كاي ذر وسلمان تله مدية يعا علم ومنها الشجاعة ولم يكن احد من الصحابة يشجع  
 في الاعتدال باكثرها وذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبر من عبادة الثقليين ورواه  
 براهين ذلك قلها خيرة صحتهم في الله ما قلعت باس حصر فتوة جنسية وكن قلعة بقوة  
 الهية ومنها السخى او معلوم انه لم يكن احد من الصحابة ان يخرج ويشهد بذلك شيبه ورواه  
 نوح ويطعون الطعام على حبه مكيثا وتيا واسيرا في حق وهو مشهور وقد تصدق على  
 حارث بن عروة ومنها الحسن الحلي وقد بلغ فيه الى حد نسبة اجهلون معه الى الدعابة  
 ومنها البعد عن الدنيا وظاهره مع اقبالها اليه لم يلفظ اليها ارضا وكان يقول يا دنيا  
 اليك عن غيري قد طلعك ملأ اوجه فيها و... هذا المعنى شعر دينا تخاذلي  
 كاتي لست اعرف طالها مدت الى بينا فرددتا ومشاها ورائتها محتاجة فوهبت جلتها  
 والامر في ذلك ظاهر ومنها اقباله على الله بالكلمة ووصوله اليه واشتعال نوره به الذي هو الغاية  
 القصوى من رجب الانسان وقد كان علم في ذلك شياق غايات وصاحب ايات ويشهد بذلك  
 انه علم ما فوقه من احوالهم وفصل الحام يتبعه فجعل لتلك الاعمال الخش على دعوه حتى  
 اشتعل بالصلاة فلما اشتغل بها نزع منه حال النجود ولم يكن به وذلك لانصل نفسه القدسية  
 بدارها التمام وعدم ملاحظته شيئا اخر في ذلك الوقت واما الفضائل البدينية  
 فقد كان علم من اقول الخلق واشدهم بان او كان فقط الهام فقط الاقلام واما الفضائل  
 الحارسية فمنها الشب ومعلوم انه اشرف ما كتب اليه الانسان هو انفر من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وكان انما في اليه ومنها المصاهرة ولم يكن لا حيد منها مثله ومنها انه لم  
 يكن لا احد من الصحابة في تمام الفصل مثل اولاده الحسن والحسين عليهما السلام الذين هما شيد اشدا  
 اهل الجسد انظر الى اولاد الحسن علم كالحسن المشي والمثلث وعبد الله من الحسن والنفس الزكية



بنية محقق طباطبائي

والعلم من الله عنه فتتم العلوم عشرة احدى عشرة على علم واحد في  
 الخلق ولقد سئل اكرمهم في العاشر والاسم العلمي فاقسم فيها العفة والزهد وقد كان رفقا  
 انما كان من الصحابة كاي ذر وسلمان تله مدية يعا علم ومنها الشجاعة ولم يكن احد من الصحابة يشجع  
 في الاعتدال باكثرها وذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبر من عبادة الثقليين ورواه  
 براهين ذلك قلها خيرة صحتهم في الله ما قلعت باس حصر فتوة جنسية وكن قلعة بقوة  
 الهية ومنها السخى او معلوم انه لم يكن احد من الصحابة ان يخرج ويشهد بذلك شيبه ورواه  
 نوح ويطعون الطعام على حبه مكيثا وتيا واسيرا في حق وهو مشهور وقد تصدق على  
 حارث بن عروة ومنها الحسن الحلي وقد بلغ فيه الى حد نسبة اجهلون معه الى الدعابة  
 ومنها البعد عن الدنيا وظاهره مع اقبالها اليه لم يلفظ اليها ارضا وكان يقول يا دنيا  
 اليك عن غيري قد طلعك ملأ اوجه فيها و... هذا المعنى شعر دينا تخاذلي  
 كاتي لست اعرف طالها مدت الى بينا فرددتا ومشاها ورائتها محتاجة فوهبت جلتها  
 والامر في ذلك ظاهر ومنها اقباله على الله بالكلمة ووصوله اليه واشتعال نوره به الذي هو الغاية  
 القصوى من رجب الانسان وقد كان علم في ذلك شياق غايات وصاحب ايات ويشهد بذلك  
 انه علم ما فوقه من احوالهم وفصل الحام يتبعه فجعل لتلك الاعمال الخش على دعوه حتى  
 اشتعل بالصلاة فلما اشتغل بها نزع منه حال النجود ولم يكن به وذلك لانصل نفسه القدسية  
 بدارها التمام وعدم ملاحظته شيئا اخر في ذلك الوقت واما الفضائل البدينية  
 فقد كان علم من اقول الخلق واشدهم بان او كان فقط الهام فقط الاقلام واما الفضائل  
 الحارسية فمنها الشب ومعلوم انه اشرف ما كتب اليه الانسان هو انفر من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وكان انما في اليه ومنها المصاهرة ولم يكن لا حيد منها مثله ومنها انه لم  
 يكن لا احد من الصحابة في تمام الفصل مثل اولاده الحسن والحسين عليهما السلام الذين هما شيد اشدا  
 اهل الجسد انظر الى اولاد الحسن علم كالحسن المشي والمثلث وعبد الله من الحسن والنفس الزكية



الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام الامام الحق بعد علي بن ابي طالب عليه السلام  
 م ابنه علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب م ابنه محمد الباقر م ابنه جعفر الصادق م ابنه موسى الكاظم م ابنه  
 علي بن موسى الرضا م ابنه محمد الجواد م ابنه علي بن الرضا م ابنه الحسن بن علي بن الرضا م ابنه محمد بن علي بن الرضا م ابنه  
 ولنا اثبات هذا السلسله الاولى انما قد ثبت ان الامام يجب ان يكون  
 هو المنصوص عليه من قبل الرضا صل الله عليه وسلم او من يقوم مقامه ويجب ايضا ان الامام يجب ان يكون معصوما  
 م علمنا بالتواتر ان عليا علم نص عليا ابنه الحسن باخلاص فتعين ان يكون هو الامام بعده وتعين  
 انه معصوم وانه نص عليا ابنه الحسن م علمنا بهذا نص كذا من غير غمان بعده من المدعيين فوجب ان  
 يكون هو الامام خلفه من ذلك ان يكون الامام معيّن في المدعيين ولهذا بعد الاصل الى اخره  
 الثاني اجب المتأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحسن بن علي بن ابي طالب ان الامام انما هو الامام باوفا  
 ثالثهم قائمهم محمد بن حنفية او محمد بن جعفر وهذا نص في المسئلة في ان يقال لو سلمنا ان هذا الخبر قد  
 اللفظ لكن لم يثبت ان التشيع هو المدعيين الذين عرفتهم ولم لا يجوز ان يكون غيرهم من اولاد الحسين بن علي  
 خلد بعض الرضوخ من ان كل واحد واحد منهم قد نص علي من بعده او نقول ان غير الامام  
 يعتز باختيار الرعية له واطلاعه على انه صاحب الملة النفسانية الراد عن المعاصي المنها  
 بالعهده من من شاير اولاد الامام وتعين الامام بتعين ان يكون هو الامام الحق وبطوره انما كانت  
 عليه وامام الحق كلام في تواتر هذا الخبر في وجوبنا وتواتر انطال فكل واحد في تواتر النص الجلي  
 على امام علي علم وبالله التوفيق **الباب الثالث** في تواتر شجرة الحسن والحسين  
 عنها ودينه مقدسه واحكامها اما المقتضى فاعلم ان الحائرين لنا في المسئلة اما شيعة او غير شيعة  
 اما غير الشيعة فهم المكونين بعد علي بن ابي طالب م ابنه محمد الباقر م ابنه جعفر الصادق م ابنه موسى الكاظم م ابنه  
 الامامية والكيست والزيدية والغلاة وكل فرقة كالنوع الاصناف ولهم مقالة كل واحد من هذه  
 الاصناف انكار احد الائمة الاثر في علم السلام ونحن نعين كل واحدة من الفرق المذكورة امام امام  
 فالاولى المذكورة امام علي بن ابي طالب بعد ان كان شقيقا له وهو كماله اعلم بكمال  
 معاد

وجهها

معادن الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام الامام الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام  
 الثاني المذكور في الامام الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو صفان الاول الشياخية اصحاب ابن شاذان زعموا ان  
 عليا علم لم يمت والله في السما والارض صوته والبرق يمشي وانه نزل الى الارض بعد حين حتى يقتل  
 اعداؤه الصف الثاني الذين قطعوا الموت كذبهم انك امام الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام  
 الى ابنه محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 المذكور في الامام الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 الرضا من الرضا ومنه الى ولده عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 ابراهيم بن ابي عبد الله المذكور في الامام زين العابدين بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 الى ابيه محمد بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 شاذان الى ربه علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 وهو فرقتان احداهما الذين قالوا ان الباقر لم يمت وهم مطروحة الثانية الذين قطعوا الموت كذبهم انك امام الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام  
 الامام الى محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 المذكور في الامام موسى بن جعفر بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 موت حتى يظهر في الارض بعد الاكمال في حقه او هو القائم المديد وهم بعض الناقية الناقية  
 الذين يقطعون الموت كذبهم انك امام بعد شيعه الى الدنيا فيمدها بعد الاكمال في حقه او هو القائم المديد  
 ايضا الباشية الذين هم من تواتر الخبر في الدنيا الباشية وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 كان انظر وقال لهم ايضا علمته لانت اهلهم الى بعض كبارهم فقال له عمار الرابع الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام  
 الى ولده محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 الباشية ومنهم الذين شاذان الى ربه علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 الى موسى بن الطائي وقال لهم الطائفة الباشية الذين هم من تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 الباشية الذين هم من تواتر الخبر في الدنيا الباشية وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية  
 اوصى بالي عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو تواتر الخبر في الدنيا الباشية

شاذان











الامامة فلم لا يجوز ان يكون المراد خلاف المسلمين بعدد التي تكون فيها من اطهار الحق بلون سنة  
 وحده لا يكون في الخبر دلالة على صحة الامامة ولا فتادها وعز الشك لا ينشأ من الافضل  
 واما الخبر فهو الصحيح وايضا فهو معارض بقوله صلى الله عليه وسلم على خير البشر فمن ابان فله كذا ايضا الوجه هذا  
 الخبر كان ملكا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله وليتكم ولست خيكم وذلك لتلتم شقوطة عن وجه الاعتبار  
 في الامامة وعز الشك في الامامة ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه في الصلاة فان النبي صلى الله عليه وسلم وقت ان  
 عايشة قالت مروا بابا بكر يصل بالناس وكان الامر يدرك من جبرتها في طاهر الحال والحكم هو الامام  
 يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصبكم هذه الدعوى بحجج وبرهان اختصاص ذلك بعائشة نور النبي صلى الله عليه وسلم عند فائتته  
 من عشيته وقد شيع صوتها في بكرة الحرب لكن بصوحات يوشق وبإدارة معي لا معنذاعا  
 امير المومنين عليه والفضل الجاني رحمه الله ورحله كطمان في الارض من الصوف حتى تحب بابا بكر  
 المحب ولو كان صلى الله عليه وسلم هو الذي امر بالصلاة لما رجع بالتقوى على الزيادة ذلك ولا بد من ذلك الحال الصعبة  
 حتى صرنا من الصلاة سلطانا لكن امر النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة لا يصح شيئا افرل لا بعض مرة افرل ان الوقت  
 لا يصح انكاره وايضا مثل هذا لا يستدعي العذر لان العرب الاحتاج اليه لو شك ان لا يتخلل  
 كان داما واحصى بقر فانه لم يولد داما وعز الشك آتيا ان الطريق الى اثبات الامامة  
 هو النفس اما الاصل فهو شاذ على من جهة الاعتقاد والعاشية انما تتركيب هذا لان كثرة الامامة  
 وجمعه هم بولس بل من ان يكونوا شر امة افرحت للناس فلنا لا نشك كونهم باشر هم كرك بل  
 نعصم وهم اذ انعموا لهذا الحق عن اهل الفقر وعز نصرته وكون البعض اشر لا نسا في قوله كسم في  
 امة افرحت للناس لان هذا الخطاب امام كل امة بحث لا محج منها واحد وهذا باطل بالافاق لان  
 فيه كبري من الاشرار حتى ان يحمل على الاخبار والامامة وحده يصير القديس لو كان هذا الحق مدنو ما من  
 اهل كان الدافع له شر امة افرحت للناس والافق بعض الصحابة بولس فيكم خيرا امة افرحت للناس لان  
 حاص بعض ايضا والخبرتان لا ساقتان سلتاه لكن نعم كنتم تدعى انكم كانوا من رسول الله صلى

كذلك

كذلك اما بعد فلا نشك ان ذلك يدعى ان الطان للماضي وقولنا اتا من بالمعروف ونهون عن المنكر  
 لا نشك ان لا استقل بل حال الضيق والله الموفق **الحكم الثاني** في مطاعن احوالهم  
 وغيرهم في علي علمها ولا ذكر مطاعن في علي علمه وتو شلو يدرك الى صرح عن اهل الامامة وتلك  
 المطاعن من وجوه عشرة **الاول** ان حكم احوالهم في دين الله نفع فلو لم يكن مشاكاة امامة  
 نفعنا لما حكم اليك في انه رضي بحكمهم غرض من العاصم عنه الله مع شتى وحكم ابا موسى الاشعري وكان  
 يثبسط اهل الكوفة عنه ذلك ان قتله عثمان كافرا وحده وقد قام جماعة منهم معا لوقته فسلم  
 عمان فلم يعترضهم السرايع انه شهود على اهل الكوفة فادرك ولم يعلم ان شهادته الواحد لا  
 يقتل وان شهادة الزوجين لا تقتل الا قتل الحامش انما يعرف يد يد وبو كان لا يتقيم  
 له راي ولذا حكم بسلطانه اوزر حيوة النبي صلى الله عليه وسلم ولا بعد وفاته الشاكر في ان ابن عباس اشار عليه  
 ان يولي معاوية مدية فيستدرجه ويغدر فلم يفعل حتى كان منه ما كان الله سبحانه به ان رد على عمر بن عبد  
 العزيز وكان العباس اشار عليه بغير ذلك الشاكر ان كان يتبدل به وشكر المشورة وتارك  
 المشورة محط ما حجاج العقل **الثاني** انه اصطر عليه عنده لشيء تدمره حتى قال اهل الشام  
 على رجل شجاع غير انه لا يصير له ارباب العاشية انما اشار عليه الصحابة بالقيام بالمدونة فلم يفعل  
 وقد امامهم من كان قبله وكان يفتون بالحيث وقد كان هو يشر عليهم مثل ذلك فانه اشار على عمر  
 ان يشاره بالحدود الى بعض العروايات فقال له انك ان تخرج بنفسك الى اعداء ما يكون لك من نفع  
 هو ما وزن اليها الى افران الكلام كما هو مذكور في نهج البلاغة **والثالث** عن الاول والمراد بقوله انه  
 حكم الرجال ان عييت به انه لا يجوز ان يرحل اورد ذلك في حكمه براهين غير مرادة كتاب الله او سنة  
 رسول فذلك ممنوع بل هو جائز والتمسك في هذا الامر كما تمسك في الزجج وقد اشار عليه الى هذا انكار  
 ما حكى الرجال وانما حكى كتاب الله وان خط مشهور من لو حين لا يظن حتى يسلم به الرجال وقولنا ان  
 ذلك محض ان يكون مشاكاة امامة قلنا هذا باطل لان امره لم يرض بالتحكيم بل منع منه وقالوا  
 مكيد من ابن ابي بنو فسلم بطعوه وبسلوه الى التحكيم فاجاب اليه بل لا يضطر اليه وعز الشك في  
 انه علمه لم يحكم بمردن العاص وانما حكمه حصة وقد اجاب ابن العباس في الامانة عن ذلك فقالوا انتم







وانه كان صاحب رايته كما كان صاحب علمه صلى الله عليه وآله وسلم اشتبهوا على الناس  
 انه اولى الناس بخاصته واما انه العايم المهدى فهو النصف من بعض الامام والى حق بعث الله  
 رجلا من اهل بيتي اسمه اسمي وكنته كسبي واسم اسمي ابي وكان من اشيا على عبد الله تعالى علم  
 اتابعه الله وانا اخو نبي الله وانا الصديق لا يكسر لا تقبلها بعد الا كتاب مغتروا زعموا انه اذا كان  
 هو الامام وكان العالم المسطر فلا امام اذن غيره ولا محور ان طوت قبل طوره فتخلق الارض من هم  
 اجول اقول علم اب اني جاعلا شك في هذه المقالة وانا النزاع في وجه دلائل هذه  
 الكلام على تخصيصه بالامام وطاهر انه ليس فيه دلائل على ذلك بل انا محمل ذلك على الشهاده له بالتشجيع  
 وطب المولد وذلك ان محمدا رضي الله عنه لما حمل اليه يوم البصره صبر حتى يشق الناس فابان من  
 شجاعته وباشته ما كان مستورا من علمه واجب ان يعطى ولده عياضه ان امكن شئ من هذه  
 احصاؤه في الصبر لله واما كونه صاحب الرايه كما كان على علمه صلى الله عليه وآله وسلم فليس ذلك  
 من الدلائل على امامته في حق البتة ولو صح الاستدلال بالرايه القدر على الامام لكان كل من حمل الرايه النبي صلى  
 وعليه علمه كان منصوبا عليه بالامام وذلك طاهر انما هو وباجلته فهم مطالبون على تقصي دعواهم  
 بالدليل الموصوفه واما تشككهم في انه المهدى بنو الرضوي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الاوصاف اما الله هو هذا او ذا  
 فليست هذه الحجب الا ان الله سخر رطله هذه الاوصاف اما الله هو هذا او ذا ولا بد له ان يحبس على  
 ان امره الحق علم لم يكن اسمه عبد الله وانما رده من قوله اتابعه الله الاعتراف لنفسه بصحة العقب  
 لله ان الذي يدعي ان احتقاده محمدا رضي الله عنه ليس امام انه لم يدع الامام ولا دعاه الى اعتقاد  
 ذلك عنه بدليل انه شيل عن طاهر المختار وادعاه عليه انه امره باجود والطلب شارح الحنين علم  
 وانه امره ان يدعو الناس الى امامته عن ذلك وصحة فانك قد قال والله ما امره بذلك لكن  
 لا ابالي ان ما حدثنا كل احد وما يتوهم ان يكون المختار هو الله يطلب بدعيه فاعتمد  
 الناس على ذلك وكانوا حلقا كثيرا قد رطلوا اليه لهذا المعنى بعينه عما ذكره اهل النقل في حق  
 ونهر ائمتهم المختار على الطلب بدم الحنين علم ولم ينص على القول بالامام محمد صلى الله عليه وآله وسلم ذلك

لا يمكن القول بامامته وبالله التوفيق الطائيف السالبي الزمويه وجمعهم ان الامام بعد  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحسن بن علي بن ابي طالب مخرج بالشيخ في حق الشايخ الامام  
 وشبهتهم ان يريد على علمه رضي الله عنه كان عالما ان هذا امر بالمعروف ناهيا عن المنكر وجب  
 ان يكون مستحقا لشيء الامام فكان هو الامام واجوب انا من ان من شايخ  
 الامام العصمه والنفس وهما متفقان في حق زيد رضي الله عنه فمن ادعاه فاعليه البيهقي  
 الطائيف الثالث الناصريه وانت ابيهم الى رجل من اهل البصره قال له عبد الله بن  
 نادر وجمعهم كاعتد انهم يقولون ان جعفر بن محمد شيرج الى الدنيا فيلها عده كملت  
 حورا وان اصلها انه مات اولاد واحقوا عادك بخبره واه غيبته من مصعب عنه علم  
 انه قال ان جاءكم من خبركم عن بانه غيبته في كنفه ودفن فلا تصدقوه واجوب انا العلم  
 لقوة معلوم بالضرورة لا يدفع خبر الواحد وايضا هذا الخبر ان لم يصح بطل ما قالوه وان صح سلطنا  
 عليهم اتوا ولم يعارضه العقل ووجه العقل على القتل الطائيف الرابع  
 الاشاعيليه شبهتهم من وجوب اصدان اسماعيل كان اكره جعفر وليس يجوز ان يفيض  
 على غيره كبر الى حالوا اجمع من خلفنا على ان اتابعه الله نصر على اسماعيل غير انهم ادعوا  
 انه بدل له غيبه وهذا لا يقبل منهم جواب الاول ان النص على الكبر من حجب اذا كان لا كبر  
 باقيا بعد والده او اذا لم يكن الاول مشكوكا في منوع فان اسماعيل رضي الله عنه مات في زمن والده  
 واذا كان كذلك لم يكن للنص عليه معنى ولو وقع كان كذا لان المعنى ان النص عليه يكون خليفه لما مضى  
 فيها كان يقوم به فاذا لم يتقدم بعد لم يكن خلفه فكون النص عليه حلالا لا محاله وجوب  
 الثاني انا لا نشك في تسليم الجماعة لهم حصول النص عليه فان اصدان اسماعيل لم يعترف بان اتابعه الله  
 نصر على والده اسماعيل ولم ينقل احد منهم ذلك شاذ ولا معروف فاذا انما علموا من حيث ان الناس كانوا في  
 حيوة اسماعيل يظنون ان اتابعه الله علم بنصر عليه لانه كان اكره له وكان معظمه فلما مات اسماعيل  
 رحمه الله زالت ظنونهم وعلموا ان الامام في غيره فتمت كراهة هذا المظنون لهذا النظر وجعله اصلا  
 وادعوا وقوع النص عليه وليس عندهم في ذلك اثر لا جبري فندعواهم اليه فاما ما من قول البصريين علم



ما بد الله في مثل كابد الله في انما عيل وليس على ما قو صموه من البديلة الى ماله لوجيب احدها ان ابا عبد الله  
علم قال ان الله كتب العقل على ابن اسماعيل مرتين فثبته فيما بد الله في مثل كابد الله في انما عيل وعنه  
ما ذكره من العقل انما كان مكتوباً عليه فصر عنه فثبته ان عبد الله علم الساني ان الامامية  
لا يوصف الله تعالى فيها بالبدل الاجماع الامامية على العقل اظهر عن الاله علم انهم قالوا انما بد الله في  
مثل كابد الله في العقل في غير نبي ولا امام عا ما منه ولا موهن قد اصر الله سبحانه بالان من امانه وذلك  
سطوا ادعوه من موت النفس وبالله التوفيق الطائفة الحاصلة في الشريعة العايلون بامامه  
محمد جعفر وبنو الشريعة في شتمهم الى رئيسهم فقال له يحيى الشيطان شتمهم انهم زعموا ان ابا عبد الله  
علم كان جائلاً في داره فدخل عليه محمد وهو صبي فكباراً فيصه ووقع وجهه فقام اليه ابو عبد الله فقبله  
ومسح برأسه وضمه الى صدره وقال سمعت اني سمعنا اذا ولد لك ولد يشبهني فشمه باسمي وهذا الولد يشبهني  
وثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون على شنته جوارحه الانتم سلمكم اخبر شتمكم كثر خبر واحد  
ولا يحسن العمل به شتمناه كفته لا دلالة فيه عما اردكم ان مشيئة في عبد الله عن وجوده التراب وضحه  
الى صدره وقوله ان اني اخبرني ان رسول الله قال رسول الله في ولد يشبهه يكون على شنته لا بد شنته  
على الامامه لا بالطائفة ولا بالنفس ولا بالانتم شتمناه كفته معارض بها ان محمد اخرج بعد ابيه  
بالسيف ودعا الناس الى امانته وتشم باقية المومنين ولم تشتم بذلك احد من الرائي طالب  
ولا خلاف من الامامية من تشتم به الا شتم بعد ابي الموصلي علم فقد اتي فثكر او لم يكن اهلاً  
للامامه الطائفة الحاصلة في الشريعة العايلون بامامه عبد الله بن جعفر  
وثنى بذلك لان عبد الله بن جعفر كان افضل الرائي وقبل انه كان لم رئيس فقال له عبد الله ابن  
افطى وكلام هذه الطائفة طاهر السطان انهم لم يتبعوا نصاً عن ان عبد الله انما علم اعوامه من  
ان الامامه تكون في انكر وجوابه من وصوه الاول الانتم سلمكم اخبر شتمكم كثر خبر واحد  
الساني ان هذا الحديث لم يرد قط الا من شرطه وذلك انه ورد ان الامامه تكون في انكر عالم يكن  
به عاها واهل الامامه العايلون بامامه موسى بن جعفر علم متوازون بان عبد الله كانت به علمه  
في الرائي ان كان يوجب مذهب الرائية وهو الواقفون في علي وعثمان وان كان ابا عبد الله علم

فارسه وقد خرج عنه هذا من غير كبر وان فضل عليه وكان هو محدث اصحابه فلما راه شئت حتى خرج في مثل  
عن ذلك فقالوا علم انه من المصحة السانث لم يكن له من العمل ما يميزه من العامة ولا يروي  
عنه من مثل ايل الحلال والاحرام ولا كان يخرج من كسفن في الاحكام وما صرح وادعي الامامه بعد  
اسه احتج بثمانين صفة فلم يثبتها ولا تاتي له الجواب بصدقه الوضوء انه ليس اهلاً لله مائة  
الطائفة السانث ابعده المظهر وهو الواقفون موسى علم انه مات ولم تمشيتم من وجيب  
احدها انهم حكموا انه لم يولد موسى علم دخل ابو عبد الله علم على حميد ام موسى فقال لها حميد اني محم  
الملك في تلك الساني ما بد الله في شتمهم علم عن اسم اعيان فقال اسمهم جديدة اطلاق وجوبه الاول  
ان ابا عبد الله علم لعلمه اراد بالملك الامامه على الحق ورض الطاعة على البش وملك الامم والنبي هو  
الملك على الحق ومثله قوله في فقد ايند الراجح الكتاب والحكمة واسماهم ملكاً عظيماً فانه اراد بالملك  
ملك الدين والرياسة في العالمين وجوبه الساني الانتم سلمكم اخبر شتمكم كثر خبر واحد  
محم ان يكون اشارة القائم بالامامه بعده ولم يشبهه الى العام بالشيخ وقد علمنا ان كل امام قائم  
بالامامه بعد ابيه الطائفة السانث العايلون بامامه احمد موسى ولهم شتمتان احدهما  
ان الرضا علمه وص بالامامه اليه ونفسها علمه الثابت ان ابا جعفر كان صغير السن في ذلك الوقت  
لان الرضا علمه مات وهو ابن سبع سنين ومثل هذا لا يصلح له امامه جوبه الاول الانتم سلمكم  
صحة النقص على احمد موسى فان احداً من بعده نقله من الامامه لم يرويه وجوبه الساني  
ان الالباب من علمهم من جهة شتمه علمه من الفساد وذلك ان كبار العقل لا تشك في الله مع  
صغار السن وله اعتبار بقصه علمه عيش علمه حيث قال اليوم كيف تكلم من كان في المهد صبياً فارادى عبد الله  
اماني الكتاب وجعلني نبي الامم وداري في قصه كبر واسمه الحكم صبياً فلم يكن كمال العقل من اني  
للصبي في حق اوليك فوجب ان يكون منافقاً في حق اولياء الله مع وذلك بسط ما قاله الطائفة  
التاسعة العايلون بان الامامه بعد اني محم على محمد بن علي بن ابي طالب علمه على بن ابي  
احسن علمه علمه هاولا عايلون او لا سفل لفظ النفس ولن يحده الساني انهم قد اقرضوا ولم ينق  
منهم الا مشادة لم يعتد بقلهم ولا يكون محم يعين به الامام الطائفة السانث العاشر اني







٢٠

فقال معويه صف لنا الدنيا واربع معاليها ثم خيالات بلا و خيالات رجا تولد مولود وملك هالك ولولا  
 المولود لباد الخلق ولولا المالك لفسدت الارض برجها وقال — وما الدهر الا صدر يوم وليله ويولد  
 مولود وتفقد فاقد ونسج ليرزق ليس يدرك قوته ومعدل اليه رزقه وهو قاعد وكان شنه عاين  
 واربعين شنه فها ولا بعض من عاين الى هذه المدة في هذا القرن واما الاخبار عن اعمار من كان في  
 القرن الاول فمشهورة وقد نسيه القرآن العظيم على بعض الكعمر فوج علم اذ ثبت في قوله مدعوهم شوا ما  
 سبق الف شنه الا خمسين عاما وما شتهر عن عمر قزوانه عشر ثلثة شنه وقيل شنه الا ف شنه وباجله فاعلم  
 التواتر حاصل امتداد الحيو الانسانية هذه المدد واما ما في المقام الرابع وهو ان المدد امانة  
 وعنت هذه المعين فقد عت ان كل واحد ذلك معلوم من نص الله وان الاثر عزية معلون خلفا عن  
 سلفان احسن اظهروا لم ونص عليه ولم يحرج من الدنيا حق اكل الله عقده وعلى الحكمة وفصل  
 الخطاب واذا عرفت هذه المقامات ظهر لك ان اشتكا رغبته هذا الامام وطول حيوته من نكره لم  
 ليس الا بحرج العصبية الفاشدة ولو سلمنا انه لم يوجب نقا المناجاة لاشك في ان احد المذكور الا ان ذلك من  
 الامور المحزنة والله تعالى عالم بالمكان ومن مذهب الكل ان فرق العادة في حق اولياء الصالحين  
 ارجاين وصدد يكون الاستسكار والاستبعاد قسما والله ولي التوفيق والعصر وهو المشرك

وله الحمد والمنة والتمن والثناء  
 نقلم الصفا بعد المرحمة والرحمة  
 لو شئت لم يدر الله المنة في اعاء على طاعته وجعله له لا علمه  
 وذلك هي يوم الملائكة ان يعزبه من الله المبكر زواجر  
 او اخر شنه انين وخمسة في ان طاه وصلى الله على  
 سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وصلى الله  
 وسلم على كل مسلم

هذا هو الحق  
 في الدنيا والآخرة  
 والله اعلم  
 والحمد لله

